



PROVISIONAL

A/PV.2376  
6 October 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والسادسة والسبعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(بربادوس)  
(لكسمبرغ)

السيد والدرون - رامسي (نائب الرئيس)  
السيد ثورن

الرئيس :  
ثم :

مواصلة المناقشة العامة للبيند (٩) من جدول الأعمال

القيت الكلمات من :

السيد غالب (الصومال)  
السيد ليفانو (كولومبيا)  
السيد فالنسيا - رودريغز (اكوادور)  
السيد آل ثاني (قطر)  
السيد كارفاجال (شيلي)

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير نور وسميهانوك ، رئيس دولة كمبوشيا  
(كمبوديا) ، ورئيس الجبهة الوطنية المتحدة لكمبوشيا .

مواصلة نظر البيند (٢٢) : قبول أعضاء جدول في الأمم المتحدة .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70150/A

عقدت الجلسة عند الساعة ١٥/٣٠

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

### المناقشة العامة

السيد غالب (الصومال) (الكلمة بالانجليزية) : سيدي الرئيس ، دعني ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب لك عن تهنئتي الخاصة لانتخابك رئيسا للجمعية العامة ، وهو منصب تستحقه كل الاستحقاق . وان ذلك يدل على أن هذه المنظمة قد أخذت بمبادئ السيادة بين كافة الدول ، واختارت قادتها وفقا لكفاءتهم ومنجزاتهم الشخصية ، ومركزهم الدولي . واني ان أعرب لك عن تأييد وفد بلادى التام ، أتمنى لك النجاح الكامل في مهامك المتعلقة برئاسة مداولات هذه الدورة .

أرجو أن تسمح لي أيضا بأن أعرب عن تقديري للزعامة الماهرة الديناميكية التي اتسم بها سلفكم السيد عبد العزيز بوتفليقة ، أثناء الدورة التاسعة والعشرين ، والدورة الخاصة السابعة ، الذي جعل الأمم المتحدة تتخذ قرارات تاريخية . وان المنجزات الكبرى ، والنجاح الذي أحرزته المنظمة أثناء مدة رئاسة السيد عبد العزيز بوتفليقة ، ليست فقط ماثرا عجاب لنا ، بل هي أيضا مساهمة قوية ، تقدم بها أحد أبناء افريقيا من أجل قيام هذه المنظمة بأعمال مجددة بناءة ، ونظرا لأن مشكلات المنظمة ، قد أخذ مجالها يتسع ، فان تلك النتائج لها أهميتها الكبرى .

ونحن نريد أن نعرب عن تقديرنا للاخلاص التام الذي يتصف به السيد كورت فالدهايم ، الأمين العام ، وذلك فيما يتعلق بمهام السلام والتقدم .

كما أريد أن أعرب عن ارتياح حكومتي للاتساع المستمر ، والفعالية المستمرة للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة ، وبين منظمة الوحدة الافريقية . وان هذا التعاون قد أثبت أن له جدواه الكبرى في مجال الانماء ، وهو في الحقيقة يعطي تأييدا قويا للحملات الموجهة ضد التمييز العنصري والاستعمار .

ان انضمام الأعضاء الجدد الى المنظمة يجعل المنظمة تقترب من طابع العالمية ، وانني سعيد جدا ان أرى أن جمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب ، وجمهورية موزامبيق ، وقد أصبحت أعضاء في هذه المنظمة العالمية بعد مرور سنين طويلة من النضال

والتضحيات من جانب أبنائها البواسل . وان نجاح هذه الدول الثلاث ، هو مصدر الهام لمن هم لا يزالون يعانون من الاستعمار ، وهو في الوقت نفسه تحذير للمستعمرين ، ان أن هذا يقنعهم بانهم لن يستطيعوا قمع الشعوب المناضلة .

وأريد أن أنتهز هذه الفرصة لكي أهنيء حكومة البرتغال ، لأنها عملت بعزم ، ونزاهة ، وحسن نية ، من أجل تنفيذ سياستها التي أعلنت عنها لاعطاء الأقاليم الخاضعة لها حقوق الاستقلال .

وفيما يتعلق بأنغولا ، تشارك حكومة بلادى أمل منظمة الوحدة الافريقية ، في أن حركات التحرير التي تمكنت بنظام واخلاص من محاربة الاستعمار ، سوف تستخدم هاتين الصفتين لتسوية خلافاتها ، وتوقف الصراع المسلح ، والخلافات ، وأن تخصص طاقاتها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في الاستقلال ، ودعم الوحدة الوطنية .

ومن الضروري في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ أنغولا ، أن جميع الجهود الخارجية يجب أن توجه نحو مهمة المصالحة ، وليس نحو أغراض تختلف عن تحقيق الاستقلال والأمن والسلام لشعب أنغولا .

وفيما يتعلق بمشكلات هذه المنطقة المضطربة ، يجب أن نذكر أنه عبر التاريخ ، فان جميع الأمم في كافة درجات التنمية ، قد عانت من ويلات الصراع المدني ، وقد برزت الأغلبية من هذه المتاعب ، وتدعت قوميتها ، وشرعت في مهمة اعادة التعمير والتنمية .

وقد كنا نود أن نرحب في الأمم المتحدة بممثلي جمهورية فيتنام الجنوبية ، وممثلي جمهورية فيتنام الديمقراطية لولا معارضة بعض القوى لقبول عضويتها في هذه المنظمة . وان وفد بلادى يعبر عن خيبة أمله العميقة ، لأن شعب فيتنام الذى تعرض طويلا للعدوان العسكرى ، هو الآن ضحية للعدوان الدبلوماسي ، وقد رفضت عضوية فيتنام دون حق في هذا المجتمع الدولي ، بعد الشرف الذى كسبه عن طريق كفاحهم الشجاع لاستعادة استقلالهم الوطني ، وبروح الصداقة والتعاون التي يبذلونها لكل الدول وفقا لمبادئ الميثاق .

وفي هذا المقام من الملائم أيضا أن نقدم تأييدنا الكامل لشعب كوريا في رغبته من أجل تحقيق وحدته بطريقة سلمية . ونحن نؤمن أنه قد حان الوقت لهذه الجمعية الموقرة أن تترجم

البيان المشترك لكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٣ ، والذي يتضمن النص على استبعاد القوى الأجنبية ، وتحقيق هدف الوحدة القومية لشعب كوريا . وبهذه الروح نؤكد من جديد الحاجة الى تشجيع توحيد كوريا بطريقة سلمية ومستقلة ، حتى يأخذ شعب كوريا مكانة اللائق في أسرة الأمم المتحدة .

ومن دواعي السرور العظيم ، أن وفد بلادى يلحظ وجود ممثلي الحكومة الملكية للوحدة الوطنية في كمبوديا ، وقد رحبنا دائما بهذه الحكومة ، وأيدناها كحكومة شرعية واعترفنا بالأمر سيهانوك ، كرئيس لدولة كمبوديا . ونحن نقدم تهنئتنا لشعب كمبوديا على منجزاته اللامعة ، ونقدم له أطيب التمنيات لمزيد من النجاح في مهمة بناء بلده ، وإعادة البناء الاجتماعي . ومن دواعي سرور وفد بلادى أن يستمع بعد ظهر اليوم للأمير نوروم سيهانوك ، الذي ارتفع صوته - مع أنه لم يسمع في الأمم المتحدة - في مناسبات عديدة من محافل العالم الثالث ، والمحافل العالمية الأخرى .

في السنوات الأخيرة تحدثنا كثيرا في الأمم المتحدة عن التكافل ، والحاجة الى عمل عالمي ، ولكن في الوقت نفسه دخلنا في المعسكرات المتعارضة ، للأغنياء والفقراء ، والدول الصناعية والدول النامية ، مع خسارة متزايدة في الثقة المتبادلة . وان مثل هذا الخلاف في مواقفنا السياسية هو الحقيقة الواضحة لعالمنا المعاصر التي ألفت بظلمها على القضايا الرئيسية التي تواجه البشر ، والتي تهم المنظمة العالمية بطريقة مباشرة . ولقد وضح هذا الخلاف في الجهود التي بذلت لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، كما أنه يؤثر على قضية الشرق الأوسط ، وكذلك فان السمة للحملات ضد الفصل العنصري والتمييز العنصري ، والاستعمار ، ومن مظاهره الأخيرة ، اختلاف الآراء ، وتعارضها أحيانا حول طبيعة جهاز المنظمة العالمية نفسها .

ويأمل وفد بلادى مخلصا ، أن تتبلور الرغبة والتعاطف اللذان أظهرتهما البلاد المتقدمة في الدورة الخاصة السابعة للانصات باحترام الى صوت العالم في اجراء عملي لتحقيق الأغراض والأهداف المعلنة لنظام اقتصادى عالمي جديد ، ولكي يحقق أيضا حلولا عادلة للمشكلات السياسية ، ومشكلات حقوق الانسان ، التي تهم شعوب العالم الثالث .

ان آثار الفصل العنصرى التي يعاني منها ملايين الأفارقة في جنوب أفريقيا وفي ناميبيا ، ومحاولة فرض مجتمع على نمط من الفصل العنصرى على شعب زيمبابوى ، هي بطبيعة الحال مصدر قلق للبلاد الافريقية المستقلة بصفة خاصة ، وللبشرية بصفة عامة . وقد كنا نأمل ان تعتبر صورة التمييز العنصرى التي ازدهرت في جنوب افريقيا جريمة ضد ضمير العالم ، وجريمة ضد الانسانية ، ولكن المحاولات التي تهدف الى استخدام موارد الأمم المتحدة في حملة للقضاء على هذه الوصمة في حضارة العالم ، كانت توصف في بعض الدوائر ، بأنها قرارات لا تنطوى على مسؤولية من جانب الأغلبية الآلية ، في حين أن الاعراب عن سخطنا على الانتقاص المستمر من آدمية اخوتنا ، كان يعتبر دائما من قبيل الخطابة .

ويطلب منا في مواجهة التورط المالى والاقتصادى والعسكرى والديبلوماسية للمتواطئين مع جنوب افريقيا ، أن نؤمن بأن أساليبنا هي فقط موضع المساءلة ، وليست جوهر احتجاجنا . وتقوى شكوكنا حول هذه النقطة ، حينما نلاحظ الغضب الفورى ، وردود الفعل الدبلوماسية لاعدام خمسة من الارهابيين الاوروبيين في أسبانيا . ولا يسعنا الا أن نقارن رد الفعل هذا بالاستجابة السلبية لجهود العالم الثالث في العقد الماضى لحث الدول الأعضاء على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الذين ارتكبوا مذبحه "شارب فيل" والذين ينشرون سياسة الارهاب الرسمية ، والذين قضاوا على عدد لا يحصى من أرواح الافريقيين ، الذين لم تكن جريمتهم سوى الاحتجاج على القمع اللانسانى الذى لا يحتمل . ان التشويه المتعمد لتصرفات العالم الثالث ، هو تناول سلبي آخر ، يهدف الى بث بذور عدم الثقة والشك بين الدول الاعضاء . ومما يدل على ذلك تشويه صورة الجمعية العامة أثناء الدورة التاسعة والعشرين ، حينما رفضت وثائق اعتماد وفد جنوب افريقيا ، وكان هذا اجراء اتخذ بناء على طلبات متعددة لوضع حد لسياسة الفصل العنصرى واحتلالها غير الشرعى لناميبيا . وباختصار ، نرى مزيدا من الغضب ، والسخط

ضد الحملة لانها الفصل العنصرى ، بدلا من أن تكون الحملة ضد الفصل العنصرى نفسه ، وهو موقف يستحق اهتمامنا الجاد .

ان التطورات المأساوية للموقف في جنوب أفريقيا مازالت تزداد في عمقها وأبعادها ، ومازالت جنوب أفريقيا تحتل ناميبيا بطريقة غير شرعية ، ومازال شعبها متعرضا للفصل العنصرى ، وسياسة الارهاب ، ومازالت السلطات تحاول دعم عناصر طالما رفضها شعب ناميبيا ، وتعمل على خنق أصوات القادة الشرعيين هناك .

ويجب أن يكون واضحا للجميع الآن ، أن ايان اسميث لا يعترف بالدخول في مفاوضات تؤدي الى حكم الاغلبية في زمبابوى . حتى الضغط من جانب نظام حكم فورستر لم ينجح في دفعه الى طريق ايجاد تسوية مقبولة . ان قادة شعب زمبابوى في حاجة الى ضم صفوفهم ، وهم يواصلون كفاحهم من أجل التحرر في جبهة موحدة ، والا فسوف تضعفهم الفرقة والصراع ، وتعطي الفرصة لاعدائهم لكي يستغلوا الخلافات للابقاء على الوضع الراهن ، وسوف لن يسمح بالنجاح اطلاقا لاستراتيجية نظام حكم سميث العنصرى ومؤيديه .

ان الحقيقة في جنوب افريقيا ، هي ان ١٧ مليوناً من غالبية الشعب أصبحوا غرباء في بلادهم من جانب أقلية عنصرية تبلغ نحو أربعة ملايين نسمة . ويعمل على تجريدهم من تراثهم القومي ، ويدفع بهم الى معسكرات للعمال المهاجرين في عملية مضحكة توصف بأنها تعبير عن تقرير المصير . ان التغييرات الظاهرية ، وبعض ردود الفعل السطحية للضغط الاقتصادي ، لا يمكن أن تخفي هذه الحقيقة القاتمة .

ان الاجراءات السطحية السلمية تحت ستار الوفاق ، لا يمكن أن تغير من الموقف . ومثل هذا الاتجاه لا يعدو أن يكون مجرد مناورة ، ونتيجة مباشرة للحقائق السياسية في جنوب أفريقيا بعد الانتصارات الساحقة التي حققتها حركات التحرير الوطنية في المناطق التابعة للبرتغال سابقا ، وماتلا ذلك من بروز دولة موزامبيق المستقلة ، وقرب حصول أنغولا على الاستقلال . وكذلك تواجهه النظم العنصرية ضغوطا دولية ، وتعبيرا عن الكراهية للفرقة العنصرية . وسيكون من آثارها المتراكمة اظهار افلاس النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

وواضح لو قد بلادى أنه عن طريق المعارضة المستمرة العنيفة لنظم حكم الاقلية ، والاستخدام الكامل لجميع الاجراءات المتاحة بموجب الميثاق والتأييد العريض لحركات التحرير ، يمكن أن يضمن

التقدم نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا ، ألا وهي القضاء على الفصل العنصرى ،  
وتحرير شعب ناميبيا وشعب زيمبابوى .

ويدعو وفد بلادى جميع الدول ، التي أعطت تأييدا قليلا أو التي لم تعط أى تأييد لمبادئ  
اعلان لوساكا واعلان مقديشيو والاعلان الأخير الذى صدر في دارالسلام ، الى أن تظهر روحا  
جديدة من التفاهم والتعاون نحو عملية تحرير جنوب افريقيا . وندعو بصفة خاصة الولايات المتحدة  
الامريكية ، التي تحتفل الآن بمرور مائتي سنة على حربها المظفرة ضد السيطرة الاستعمارية ،  
الى أن تنظر الى الكفاح كانعكاس للكفاح الثورى من أجل الحرية والاستقلال ، ويجب على حكومة  
الولايات المتحدة الامريكية ، أن تنظر الى مشكلة زيمبابوى ، ليس في ضوء المصلحة الاقتصادية  
مثل الحصول على معدن الكروم ، والمواد الخام الأخرى ، ولكن في المقام الأول في اطار المسائل  
الاساسية الجادة لحقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية المقبولة عالميا فيما يتعلق بحكم الاغلبية .  
ومن دواعي سرور وفد بلادى ، أن عملية تقرير المصير في مناطق كثيرة على هذا الكوكب ،  
قد تمت بسلام ووفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) الصادر في كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، ونحن  
نهنيء شعب بابوا غينيا الجديدة ، الذى احتفل فعلا باستقلاله ، ونتطلع الى الترحيب به في  
عضوية الأمم المتحدة . ونهنيء أيضا جزر الكومورو بمناسبة حصولها على الاستقلال . وعلى كل  
حال ، يجب أن نؤكد اهتمامنا بأنه يجب أن يترك هذا الشعب يشكل مستقبله دون أى ضغط أجنبي  
أو تدخل يعرض سيادته واستقلاله للخطر .

وفيما يتعلق بالمستقبل السياسي لسيشل ، يسعدنا أنه قد تم تحديد تاريخ للحصول  
على هذا الاستقلال ، وان شعب تلك المنطقة يستطيع الآن أن يتطلع الى تحقيق حريته الكاملة  
في عام ١٩٧٦ .

ان الموقف الخطير السائد في الصومال الفرنسى ، هو مبعث قلق خاص بالنسبة لحكومة  
بلادى . ولقد حرم شعب هذه المنطقة لفترة طويلة من حقه في أن يمارس بالكامل وحرية ، حقه  
في تقرير المصير والاستقلال .

ان جمهورية الصومال الديمقراطية ، قد قررت دائما بجلاء لا يحتمل الشك ، التزامها  
الكامل ، بهذا المبدأ وهو أن الرغبات الحقيقية للشعب في أية منطقة ، يجب أن تشكل الاساس  
الجوهري لترتيبات تستهدف احداث تغيير سياسي .

وفي خطاب السيد رئيس المجلس الادارى العسكرى المؤقت فى اثيوبيا ، لمؤتمر الوحدة الافريقية ، الذى عقد فى كمالا هذا العام ، أدلى ببيان مشابه يتضمن نفس الببدأ . وقد انعكس ذلك من جانب وزير خارجية اثيوبيا فى بيانه لهذه الجمعية الموقرة . وجمهورية الصومال الشعبية ترحب بهذه النظرة الايجابية ، والطريقة الايجابية من جانب الحكومة الاثيوبية . وهو تحرك ذو معنى من جانب الحكومة الاثيوبية ، وخطوة فى الاتجاه الصحيح . ونعتقد أن اعلان النوايا هذا ، سوف يترجم ترجمة واقعية من جانب الحكومة الاثيوبية . ونظرا لهذا التطور ، فان السلطات الفرنسية لا تستطيع أن تنكر الآن بأن المطالب الخارجية يمكن أن تخلق موقفا خطيرا غير مستقر بالنسبة لحصول تلك المنطقة على استقلالها .

وقد أخذ وقد بلادى علما ببيان وزير خارجية فرنسا بتاريخ ٢٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، حين

قال

” ان فرنسا تريد احترام قرار جميع الافارقة ، فى أن يقرروا بحرية مصيرهم ، وأن يضطلعوا بالمسئولية بالنسبة للمستقبل ، تحت ظروف من محض اختيارهم ” .

ان المشكلة فى الماضى ، فيما يتعلق بالصومال الفرنسى ، كانت فى أن الاجراء الخاص بممارسة حق تقرير المصير ، لم يختر من جانب غالبية الشعب . ومثل هذا الاجراء ، والذى وضعتة الحكومة الفرنسية ، كان وفقا للرأى العام العالمى كما انعكس فى التقارير الصحفية ، حول الاستفتاء الأخير ، غير ديمقراطى ، وله اتجاه استعمارى على الأقل . ان رغبات شعب الصومال الفرنسى لم يتم التعبير عنها فى جوهر ديمقراطى .

فانما كانت فرنسا مخلصه لسياسة تقديمية ، وتحترم حق تقرير المصير ، كما قال وزير خارجيتها فى الجمعية العامة ، فيجب أن تصر على احترام رغبات شعب الصومال الفرنسى ، وأن الاستقلال غير المشروط يجب أن يمنح لهذه المنطقة .

وحيثما أشير الى موقف الحكومة الفرنسية من المناطق الافريقية التى مازالت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، فان رئيس جمهورية أوغندا ، والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية ، مارشال الحاج عيذى أمين دادا ، فى خطابه الذى ألقاه مؤخرا فى هذه الجمعية الموقرة ، قرر الآتى :



" بالرغم من موقف فرنسا السلبي ، فان المجتمع الدولي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، بصفة خاصة ، تحليا بصبر كبير بالنسبة لفرنسا ، فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بتصفيّة الاستعمار في مناطقها الافريقية ، وقد حان الوقت لفرنسا لكي تتصرف بالمثل " (الجلسة ٢٣٧٠ - ص ٥٢ ) .

ويشارك وفد بلادى تماما الرئيس عيدين أمين في هذا التعليق .  
لقد أكد كل من مؤتمر القمة الافريقي في كمالا ، ومؤتمر ليمبا للدول غير المنحازة من جديد تأييده لكفاح شعب الصومال الفرنسي من أجل الاستقلال الوطني . ووفد بلادى على ثقة من أن الجمعية العامة سوف تعطي فرصة أخرى لفرنسا لكي تمنح شعب هذه المنطقة الاستقلال دون شروط ، ووفقا لمبادئ القرار رقم ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ونأمل باخلاص أن فرنسا ، التي لعبت دورا هاما في العملية التاريخية لتصفية الاستعمار في أفريقيا ، لن تعوق منح الاستقلال لآخر مستعمراتها الافريقية .

أنتقل الآن الى موضوع الشرق الأوسط ، الذى كان يواجه هذه الهيئة العالمية منذ انشائها . ان أى تقدم نحو تسوية هذه المشكلة هو موضع ترحيب منا . ومع ذلك فان السلام في المنطقة سوف لا يمكن تحقيقه حتى يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه ، وحتى تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها بطريقة غير شرعية في حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ . وهذه المتطلبات الأساسية للسلام ، والتي تم التأكيد عليها مرارا وتكرارا من جانب الاتفاق في الرأى العالمي ووردت في قرارى مجلس الامن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) . منذ ٢٧ سنة مضت أيدت الجمعية العامة اعلان الكونت فولك برنادوت فيما يتعلق بشعب فلسطين ، وهو " ان حق الشعب البرئ الذى اقتلع من دياره ، من جانب الارهاب الحالي ، وأحقية في العودة الى دياره يجب أن يتأكد ، وأن يكون فعلا " .

واليوم من اللازم أن نصحح أخطاء التاريخ ، التي وقعت في حق الفلسطينيين العرب ، الذين اضطروا الى العيش في منفى عن طريق حملة من الارهاب المتعمد ، كان هدفها الوحيد هو ضمان انشاء دولة صهيونية مهما كان ثمن ذلك من المعاناة الانسانية . لقد خلقت المشكلة وقتذاك ، ولم تختف . ان شعب فلسطين لم يسمح ، ولن يسمح لنفسه أبدا بأن يمحي من مسرح التاريخ من

أجل تصحيح أخطاء مفترضة لشعب ضائع في ضباب العصور القديمة . ان الفلسطينيين ليسوا أشباها من الماضي البعيد . انهم يعيشون معنا معيشة مادية اليوم . اننا نلمس معاناتهم ، ونسمع أصواتهم الخافتة ، ولا نستطيع ولا ينبغي أن نصم آذاننا أمام مطالبهم من أجل العدالة .

ان غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، قد أكدت من جديد في القرار رقم ٣٢٣٦ (د-٢٩) الحقوق الثابتة ، التي لا تنازع ، للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وفي الاستقلال الوطني ، وفي السيادة القومية . هذا موقف مبني على الواقعية ، وعلى أساس منطق التاريخ ، وعلى أساس المبادئ المعترف بها لحقوق الانسان ، على أساس القانون الدولي . وهناك أيضا تأييد من الغالبية لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو قرار يعبر عن اعتراف المجتمع الدولي بالوضع الدولي لشعب فلسطين ، والذي يشكل خطوة ضرورية نحو تحقيق أمانهم المشروعة .

ان احتلال اسرائيل للأراضي العربية منذ ١٩٦٧ ، أوجد نزاعا آخر في الشرق الأوسط ، وهذا الاحتلال يتعارض مع مبدأ القانون الدولي ، والذي تم التأكيد عليه في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وهو أن الاستيلاء على الأراضي عن طريق العدوان ، عمل غير مشروع .

ان الجرائم الطموحة للمستوطنات اليهودية في كل المناطق العربية المحتلة ، وبصفة خاصة في القدس ، ترقى الى الضم ، هذه الاجراءات ، الى جانب الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة ، والأعمال الوحشية ، والعدوان العسكري ضد السكان المدنيين في البلاد المجاورة ، هي انتهاك صارخ للمعايير ، والاتفاقات الدولية ، ولمعايير السلوك الدولي .

ان سجل اسرائيل الطويل الطيء بازدياد قرارات الأمم المتحدة ، والتهديد بالعدوان ، واجراءاتها التوسعية ، يجب أن تواجه بعمل دولي صارم . ولا يمكن أن تكون الأمم المتحدة مخلصه لمبادئها ، ومع ذلك تبقى سلبية في هذا الموضوع . وهناك اتفاق رأى عالمي متعاطف في هذا الشأن . ان مؤتمر القمة الافريقي في كنبالا في تعبيره القوى عن التضامن العربي - الافريقي ، وكذلك مؤتمر ليما للدول غير المنحازة ، قد دعيا مجلس الأمن الى اتخاذ الاجراءات الضرورية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، وذلك لاجبار اسرائيل على أن تمتنع عن الطريق الذي تسير فيه . وان وفد بلادى يعتقد أن كل أولئك الذين يسعون الى السلام في الشرق الأوسط ، سوف ينضمون الى دعوة مجلس الأمن كي يعمل وفقا لمسئوليته .

ونعتقد ، أنه في حالة اسرائيل ، وفي حالة جنوب افريقيا ، فان الأمم المتحدة يجب أن تبحث بجدية موضوع حق المنظمة الواضح في الميثاق في وقف عضوية أية دولة تواصل عدوانها مما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين .

وكما قال وفد بلادي في مناسبة أخرى ، فان عالمية التمثيل هي هدفنا الأسمى ، ولكن لا يمكن أن يكون هذا بأى ثمن .

وقبل أن اختتم ملاحظاتي عن الشرق الأوسط أود أن أتناول تطورا خطيرا في الموقف المتفجر، أشير الى تزويد اسرائيل بالأموال والأسلحة وهي المعتدية في الشرق الأوسط من جانب الدولة التي تعمل من أجل السلام على المستوى الدبلوماسي . وبصفة خاصة ، فان جمهورية الصومال الديمقراطية ، لواقعة من أن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء تجد أنه من غير المقبول أن في ادخال الصواريخ النووية يمكن أن ينظر اليه من جانب أية دولة على انه رغبة حقيقية في اقرار السلام في هذه المنطقة .

ونحن نعتقد أن مثل هذا الاجراء لن يتم ، ويجب التفكير بجديّة لا صلاح ميزان التسلح في الشرق الأوسط ، كخطوة هامة نحو الحد من سباق التسلح ، ونحو الاستقرار والأمن ، في هذه المنطقة .

ان الموقف في قبرص هو مدعاة للقلق الدولي ، ويشكل تهديدا للأمن الدولي . وفي العام الماضي ، فان رئيس المجلس الفوري الأعلى ، جالي ميچور جنرال محمد سياد بري عندما خاطب الجمعية العامة في الدورة التاسعة والعشرين في شأن مشكلة قبرص ، قال :  
" في هذا المقام ، أعتقد أن جميع الأطراف المعنية يجب أن تجتمع تحت رعاية الأمم المتحدة ، بغية البحث عن الطرق والوسائل المؤدية الى تسوية ملائمة ، والى استعادة السلام والاستقرار في الجزيرة ، وستضمن لشعب قبرص أن يحدد مستقبله السياسي ."  
( الجلسة ٢٢٦٢ ص ٥٦ ) .

ومن دواعي السرور العظيم لوفد بلادى ، أن المشكلة قد أوكلت الى أمين عام الأمم المتحدة ، ودوره وجهوده ، حتى الآن ، تبعث على المديح والاطراء ، ونحن على ثقة من أن الجاليتين في قبرص ستتوصلان الى تسوية عن طريق المفاوضات بفضل المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة .  
ان منظمة الأمم المتحدة ، قد أظهرت مقدرة استثنائية في استجابتها لاحتياجات شعوب العالم ، وأظهرت اهتماما شاملا لاحتياجات التنمية للأمم الفقيرة ، وانشأت مؤسسات تتناول مشكلات مثل السكان ، وتهديد البيئة ، وتواصل عملها من أجل تحسين الأحوال الصحية ، وطرق المعيشة ، والمواد الغذائية للشعوب ، كما أظهرت اهتماما عميقا لرعاية الأطفال ، أمل الأجيال القادمة ، وأيدت بحكمة الثورة الاجتماعية الأساسية التي تهدف الى رفع مستوى النساء واشتراكنهن في عملية التنمية .

وانها لفكرة لا تبعث على السرور ، أن جميع النشاطات والجهود الفردية ، تتعرض للخطر بدمار دورى ، ويمكن القضاء عليها ، بخطأ واحد أو بسوء حسابي فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية للدول العظمى . ولا حاجة بي لكي أتحدث عن تبيد الموارد بدلا من أن تستخدم في الابقاء على ميزان الرعب ، يمكن استخدامها بطريقة أفضل للوفاء بالمطالب العاجلة للشعوب .

ان الدول الصغيرة ، والدول غير النووية ، تشترك في حركة لخلق منطقة مجردة من الأسلحة

النووية ، ومناطق سلام لحماية شعوبها ، بقدر الامكان ، من أخطار حرب نووية ، هذه الحركة لها آثار عملية في أمريكا اللاتينية . وامتدادها الى افريقيا والشرق الأوسط ، وجنوب آسيا ، - كما اقترح عديد من الدول في هذه المناطق - سوف يسهم اسهاما قيما في السلام والاستقرار الدوليين . وبالإضافة الى ذلك ، فان الدول غير النووية ، - وبلدى من الدول التي وقعت على الاتفاقية الخاصة بها - ، قد التزمت باتفاقية عدم الانتشار ، وبالجهد المخلصة في الاسهام نحو السلام العالمي . ان القوى النووية مهتمة حاليا بنمو قدرة الدول الصغرى على تحويل الطاقة النووية الصناعية الى أغراض عسكرية ، ولكن هذه الدول لم تعط أى حافز للاحتفاظ بموقفها غير النووى ، بحيث لم يكن هناك أى تقدم كبير في المشكلة الأساسية الخاصة بتخفيض القدرة النووية للقوى الأعظم ، وفي هذا المقام نضم صوتنا الى أصوات ممثلي العالم الثالث في الاعراب عن الأمل في أنها سوف تتخذ خطوات ايجابية بجانب جميع الدول الكبيرة والصغيرة من أجل تحقيق نزع السلاح النووى الكامل والشامل لصالح السلام والتقدم اللذين نعمل جميعا من أجل تحقيقهما .

ان جمهورية الصومال الديمقراطية ، وهي دولة تقع على المحيط الهندي قد أدت روما ، وتواصل تأييد اعلان جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام ، ونحن نأسف للقرار المشترك لبريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، الخاص بانشاء قاعدة بحرية أمريكية في جزيرة ديغو جارثيا ، ويمكن أن تكون مركزا للمناورات البحرية ، وانشاء قوة عسكرية أمريكية في هذه المنطقة ، وهذا التطور لا يمكن أن يؤدي الا الى تصعيد الخصومة بين الدول الكبرى في المحيط الهندي ، وزيد التوترات الدولية ، ويخرب أهداف اعلان جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام .

وتؤيد حكومة بلادى بالكامل الاقتراح الذى يقضي بعقد مؤتمر للبلاد الساحلية والداخلية الواقعة في منطقة المحيط الهندي ، فمثل هذا المؤتمر سوف يعطي مزيدا من الثقل والتأييد العملي لمبادئ اعلان الأمم المتحدة حول هذه المنطقة الهامة التي تشكل أحد مفارق الطرق البحرية العظيمة في العالم .

ان اهمية القضايا الاقتصادية في الشؤون الدولية ، قد تم التركيز عليها بطريقة ملائمة فسي دورتين استثنائيتين خصصتا للتنمية والموضوعات المتعلقة بها ، وربما كانت منجزات الدورة السابعة الخاصة متواضعة ، الا أن المناخ الذى تمت فيه كان علامة مشجعة على أن العلاقة بين البلاد النامية ، وبين البلاد المتقدمة يمكن أن تبنى على الحوار والتعاون ، بدلا من المنازعات والمواجهة .

في حين أن وفد بلادى يشعر بخيبة الأمل ، فان مفهوم نظام اقتصادى عالمى جديد ، ما زال ينظر اليه للحفظ ، ومع التشكل من جانب بعض الدول ، الا أننا نرحب بهذه الحقيقة ، وهي أن هذه الدورة الخاصة تمكنت من أن تخرج ببيان تم على أساس اتفاق الرأى ، تضمن المبادئ الأساسية لا إعلان برنامج العمل لنظام اقتصادى دولى جديد ، وميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية . ويبقى أن نرى الى أى مدى يمكن أن تطبق المبادئ والجراءات المقترحة من جانب البلاد المتقدمة ، والنامية ، وأن تترجم الى واقع عملي .

ولقد اتخذت خطوات أولى هامة في صورة اقتراحات محددة من أجل تحقيق الاستقرار لمكاسب الصادرات ، والقضاء على حواجز التجارة ، وانسياب رؤوس الأموال الى البلاد النامية من أجل استثمار التنمية . ومع ذلك ، نأمل أن نرى مزيداً من التقدم حول موضوعات أساسية أخرى ، مثل نظم السلع المتكاملة ، والقضاء على الحواجز غير التعريفية ، والوسائل الفعالة لتحويل الموارد الحقيقية . ان وفد بلادى ، يعتبر الاجراءات المقترحة فيما يتعلق بموقف الغذاء العالمى ، لها اهمية خاصة ، ويسعدنا أنها قد أعطيت أولوية قصوى في شأن هذه المسألة .

وكذلك ننظر بارتياح الى التأكيد الذى وضع على الاحتياجات الخاصة بالبلاد الأقل حظاً في النمو في البلاد النامية ، وكثير منها مثل الصومال ، معرضة لكوارث طبيعية تزيد من تعقد مشكلات التنمية الخاصة بها . وقد تأثرت بلادى في السنتين الماضيتين ، نتيجة لحالة جفاف شديدة ، دمرت جزءاً كبيراً من الموارد الرئيسية لها أثرت في الحصول على مكاسب الصادرات ، ألا وهي الثروة الحيوانية ، وكان علينا أن نبقى أكثر من ربع السكان في معسكرات الاغاثة ، بالاضافة الى أكثر من نصف مليون آخر خارج المعسكرات يحتاج الى رعاية صحية . ولقد بدأنا الآن في وضع برنامج لاعادة التوطين والتأهيل ، ولا سيما للسكان الرحل والذين تأثروا بالجفاف . وأود أن أعبر في هذا المحفل ، عن تقدير وامتنان حكومة بلادى للمساعدة الكريمة التي لقيناها من بلاد عديدة ، وكذلك للأمين العام السيد كورت فالدهايم ، الذى كان فعالاً في تحقيق تقديم المساعدة القيمة التي تلقيناها عن طريق نظام الأمم المتحدة ، وخاصة عن طريق منظمة وكالة الغوث التابعة لها .

ان حكومة بلادى تواجه مهمة صعبة لكننا عملنا دائماً على أن نؤكد الحاجة الى الاعتماد على الذات ، وشعب الصومال ، يعمل على كافة المستويات ، في عملية اعادة التوطن ، ونحن واثقون من

أن الجهود القومية ، بالإضافة الى استمرار التأييد العالمي ، سوف تمكننا من مواجهة التحديات التي تواجهنا بنجاح .

من بين الموضوعات التي يتكرر ظهورها على جدول أعمال الجمعية العامة ، دعم دور الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين ودعمهما ، وسيكون من الصعب أن نحدد دور الأمم المتحدة ، ما لم يكن هنالك اتفاق رأى واضح - ولا يبدو أن يكون واحدا في الوقت الحالي - بشأن طبيعة الهيئة الدولية .

ان البعض يطلب منا أن نعتقد مثلا ان الأمم المتحدة ، التي اتخذت اجراءات تحكيمية مثل تقسيم فلسطين ، وكوريا ، لم يكن الهدف منها ان تكون منظمة يمكن أن تتدخل بطريقة حاسمة للتأثير على مجريات الأحداث ، وانها مجرد محفل للتعبير عن الرأي العام العالمي .

ان الاجراءات ، التي حددها الميثاق ، لسلوك الجمعية العامة ، هي نفس مبادئ الديمقراطية البرلمانية ، ولكن بعض الدول تقول الآن ، ان القرارات التي تصل اليها الجمعية العامة بالأغلبية لا قيمة لها ، وان اتفاق الرأي هو الأساس السليم لاجراءات الأمم المتحدة . ومن الصعب ان ندرك ماذا نفعل الآن حول القرارات المتناقضة التي صدرت في الماضي ، مثل الاعتراف بدولة اسرائيل ، والتي مرت في الجمعية العامة بأغلبية ضئيلة . ولكن بطبيعة الحال فان الذي يثير القلق اليوم ، ليس هو الأغلبية الضيقة ، ولكن الاغلبية الكبيرة ، وفي هذا تشويبه لمبادئ الديمقراطية . وهناك اتجاه ايضا الى جعل الجمعية العامة تعكس الوضع القائم في هيكل مجلس الأمن على أساس اعطاء ميزات لبعض الدول كما لو كانت سيطرة البعض في ذلك المجلس غير كافية .

وحيث ان الاختلافات في الآراء حول طبيعة الأمم المتحدة وصلاحيات أجهزتها تؤثر على الطريقة التي تعالج بها قضايا هامة ، فمن المهم ان تجرى مناقشات واسعة وعلنية وان يكون هنالك فهم كامل وواضح للمواقف الأساسية .

ان الاقتراحات الخاصة بالتغييرات الدستورية جاري بحثها في اللجنة الخاصة بمراجعة ميثاق الأمم المتحدة ، ومن الضروري ان توجه جميع الاقتراحات الجادة ، المتعلقة بتغيير المبادئ والاجراءات التي تحكم عمل الأمم المتحدة ، بالطرق الملائمة . فاذا اقترح مثلا ان يحل اتفاق الرأي محل اصوات الأغلبية أو ان تكون الجمعية العامة سيدة اجراءاتها . فيمكن اعادة النظر في هذه النواحي الأساسية للحياة الدستورية للجمعية العامة . ولكن هذه الآراء لا يمكن أن يعبر عنها كحقائق قائمة ، أو ترتيبات يمكن تحقيقها .

وفيما يتعلق بمراجعة الميثاق ، تعتقد حكومة بلادي ، انه رغم ما يتسم به من مرونة ، الا أنه محدود بالشروط والظروف التي كانت سائدة منذ ثلاثين عاما مضت ، لذلك فانه في حاجة الى مراجعة حتى يعكس الحقائق المتغيرة للعالم المعاصر . فمجلس الأمن مثلا لا يعكس بحق هيكل



القوى في العالم . فمراكز القوى قد تغيرت منذ عام ١٩٤٥ ، من مناطق الى مناطق أخرى ، ومن أمم الى أمم أخرى .

ولذلك فاننا نطرح هذا السؤال : ماهو هيكل القوى الذي يجب ان يمثله مجلس الأمن الآن ؟ انه بالتأكيد ليس عالم ما بعد انتصارات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية على المحور . أليس على مجلس الأمن اليوم واجب ان يستجيب الى ارادة ١٤١ دولة عضو تمثل الأغلبية العظمى من شعوب العالم ؟ وهل تبقى ال ١٤١ دولة متفرجة ، في حين ان الدول الخمس الكبرى تلمس ارادتها ؟ وهل تستمر ال ١٤١ دولة متعرضة دائما لمزاج مجموعة حصلت على مركز القوى ؟ ان هذه المسائل ، بالاضافة الى سوء استغلال القوى أخيرا في مجلس الأمن ، والفيتو الثلاثي الذي صوره في حالة جنوب افريقيا وناميبيا ، وكذلك الفيتو الذي اتخذ ضد عضوية دولتي فييتنام ، تشير التساؤل عما اذا كان من الواجب تقييد استخدام الفيتو في مجلس الأمن ووضع اجراء للمحاسبة في مجلس الأمن ؟ كما أنها تثير ايضا هذا السؤال وهو ، ما اذا كان مجلس الأمن يجب ان يتسع نطاقه حتى يعكس المصالح والمواقف الجديدة لقطاع كبير في العالم المعاصر ؟

انني أود أن اركز على ان الأمم المتحدة هي جهاز حي ، وانها مثل كل الكائنات الحية يجب ان تتغير اذا ما كانت تريد الحفاظ على حيويتها . ان أمم العالم قد أعطت الأمم المتحدة مسؤوليات عظيمة ، فيجب ان نعطي هذه المنظمة العالمية أيضا ، المقدرة على أن تتعامل بانصاف وشمول مع الحقائق الجديدة في عالمنا . وأنني لواثق من أننا سوف نتخذ اجراءات ايجابية وعملية في هذا المجال .

وفي الختام اعتبر أنه من الملائم ان اقتبس جزءا من خطاب رئيسي جال ماجور جنرال محمد سياد بري حينما كان رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية وألقى خطابا في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، جاء فيه ما يلي :

" اننا مازلنا نعيش في عالم مقسم بين الأغنياء والفقراء ، عالم نجد فيه الامبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية " - والصهيونية - ، " ما زالت باقية في اجزاء عديدة منه . عالم مازال يعاني من خطر تهديد حرب نووية ، عالم تحكمه نظم اقتصادية غير عادلة . وأنا واثق من أنه لا يوجد أحد بيننا ينخدع بحجم هذه المشكلات ."

(الجلسة ٢٢٦٢ ص ٦٣) .

وفي الوقت الذي نلاحظ فيه التقدم نحو السلام ، والتخفيف من التوتر الدولي والمنازعات في مناطق عديدة من العالم ، الا اننا مازلنا نواجه بعض المشكلات الخطيرة التي أشار اليها الرئيس في خطابه ، واني على ثقة من انه تتوفر لدينا الارادة والمقدرة على معالجة هذه المشكلات التي تشكل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين . ونأمل - وقد بيدو ذلك من قبيل التمني - قبل عقد الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، ان نشهد القضاء التام على شرور الاستعمار والامبريالية ، وأن نحطم أحلام المدافعين عن العنصرية والفصل العنصري ، وبذلك نكون قد قضينا على شرورالصهيونية ، وحققنا الأهداف الرئيسية والأساسية لمنظمتنا النبيلة .

السيد ليفانو (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، لقد سعدنا وشعرنا بسرور حقيقي ، عندما لمسنا حكمة الجمعية العامة ان انتخبتك رئيسا لها ، بفضل مالك من صفات بارزة ، وبفضل خبرتك القيمة في معالجة مشاكل المجتمع الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات الدولية التي تشترك فيها دول غنية ودول نامية . وهي خبرة نادرة في وقتنا هذا ، رغم الحقيقة القائلة بأن السلام في العالم يتوقف الى حد كبير على العثور على صيغ وتساويات تزيل التوترات التي تسبب الاضطراب اليوم في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية . ولهذا فاننا مبتهجون كل الابتهاج لوجود السيد ثورن هنا رئيسا لجمعيتنا . كما نريد ان نرحب بالدول الجديدة المستقلة ذات السيادة التي انضمت الى المنظمة ، وتعمني بها جمهورية موزامبيق ، وجمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية .

ان هذين الطرفين ليسا منفصلين عن بعضهما البعض ، بل انهما يعكسان اتجاهًا سائدًا في هذا العصر ، وهو له مدلول لم نقدر أبعاده الحقيقية بعد ، وان ذلك يفسر أسباب نجاح الجمعيات ، وكذلك انتشار الفكرة التي بدأت تسود في الجمعية العامة ، والتي تقول أن المناقشات العامة أصبحت تتسم بطابع عتيق ، ولكن هذا المفهوم في الواقع يدل على افتقار لنوع من النضج السياسي ، وقد أدهى البعض أن هذا النضج قد لا يتوفر لدى بعض ممثلي البلاد الاستوائية ، وأن ذلك يتعارض مع اعتدال ممثلي البلاد المتقدمة والثقافات الشمالية . ولعل هناك أساسا لهذه الفكرة ، ولكن ذلك سيعتبر خطأ خطيرا اذا بحثنا عن حل لمسألة اجرائية دون أن نبحث مضمون المشكلة التي تؤثر اليوم على الأمم المتحدة ، وهي كيف نوجد توازنا سياسيا واقتصاديا في العالم ، وتقدم ما يتيح المجال للتعبير عن الحقائق الجديدة التي برزت على نحو قوى بعد تأسيس المنظمة .

ان تعدد المشكلات التي لم تحل بعد ، أو التي تركت - عمدا - جانبا ، هو السبب الذي يضيف على المناقشة العامة ذلك النوع من المواجهة التي أقلقت الكثيرين ، فالحل لا يكمن في الاعتماد على أن نتخلص منها بحرمان هذه الجمعية العامة ، من أن تعرب عن أصواتها فسي ذلك المحفل الملائم ، الذي يتيح لنا تجنب التوترات وعرض المشكلات التي يصعب حلها ، اذا اعتمدنا على موقف نابع من الرغبة في السيطرة كما حدث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . ونحن نجد أنه يجب تحقيق توازن جديد ، وأن ذلك في الواقع جعل بعض الوفود تشعر بنوع من التشاؤم في تقديم تقييمها لأعمال المنظمة العالمية نظرا لأن هناك انطباعا بأن التوازن الجديد يعوق تقدم سياستها الخارجية .

اننا لانستبعد امكانية أن الدول التي استقلت بعد الهزات الكبرى التي غيرت خريطة العالم بعد الحرب العالمية الثانية أقول لانستبعد أن هذه الدول قد تفتقر الى الخبرة ، والى الحكمة التي كانت تدعي الدول الكبرى أنها تمتلكها وحدها ، والتي كانت ثمرة لممارستها خلال قرون للشؤون الدولية ، ولكن من الغريب حقا أن التفاؤل الذي كان قائما بالأمس قد تحول اليوم الى تشاؤم . ان التطلعات الجديدة التي ترصف اليوم بأنها مفرطة ، لم تكن شيئا جديدا بسلا كان يمكن التنبؤ بها سنة ١٩٤٢ ، عندما وقع على ميثاق الاطلنطي وورد في هذا الميثاق ما يلي :

” . . . ان الدول الأعضاء في الميثاق قد اجتمعت لكي تنظر في امكانية التعريف ببعض المبادئ المشتركة المتبعة في السياسة الوطنية بكل دولة ، والتي تقوم عليها التطلعات الى مستقبل أفضل للبشرية ، وتلك المبادئ هي مايلي :

” أولا : تتجنب كل البلاد التوسع الاقليمي على حساب الدول الأخرى ؛

” ثانيا : تمتنع الدول عن ادخال أية تغييرات اقليمية لا تتفق مع رغبات الشعوب المعنية ؛

” ثالثا : تحترم حق كافة الشعوب لكي تختار نوع الحكومات التي تتفق مع تطلعاتها ورغبتها الوطنية ، وأن تمارس حقوقها بسيادة كاملة ، وخاصة مايتعلق بتلك الشعوب التي حرمت من تلك السيادة بالقوة ؛

” رابعا : تحترم التزاماتها القائمة وهي أن تتعاون مع كافة الدول الصغرى والكبرى والدول التي انتصرت ، والدول التي انهزمت من أجل تقوية التعاون على أساس المساواة في مجال التجارة والمواد الأولية التي يحتاج اليها العالم من أجل الرفاهية الاقتصادية ؛

” خامسا : الرغبة في تحقيق التعاون الكافي بين الامم في المجالات الاقتصادية والأمن وتهيئة كافة ظروف العمل الملائمة والتقدم الاجتماعي ، والأمن الاجتماعي ” .

ان الدول التي وقعت على تلك المبادئ على متن السفينة برنس دي جال طلبت تأييد الدول لها ، وتأييد المجتمعات التي خضعت خلال قرون لنظام استعماري وللتبعية ، وكانت تلك الدول قد أخذت في الاعتبار المساهمة التي يمكن أن تتحقق لكي تنفذ فلسفة تلك المبادئ الجديدة ، ولكنها كانت تعرف تلك العقبان التي تنشأ عندما يرفض الأقوياء أن يعترفوا بحقوق الدول الأخرى ، والأجناس الأخرى في تحقيق النمو ، ونحن نجد أن هذه المبادئ ، وهذ الحقائق قد تم التسليم بها منذ أن انضمت الدول الجديدة الفتية للأمم المتحدة ، فقد كانت الأمم المتحدة تتكون من واحد وخمسين عضوا ولكنها الآن قد أصبحت تضم مائة وواحد واربعين عضوا . والواقع أن ذلك يمثل مجالا عريضا للمشكلات التي تثار في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان هذه المشكلات جديدة بالطبع لأنها طرحت في مجال السياسة العالمية ، ولكنها في الواقع لا تختلف كثيرا عن المشكلات التي واجهتها الدول الكبرى في حياتها الدولية . ان الدول التي وقعت على ميثاق الأطلسي قد وقعت عليه وفقا للروح الديمقراطية للدساتير الوطنية ، التي تجبر الحكام على أن يعطوا الضمانات ومرتبات أفضل للطبقات الاجتماعية التي كانت عادة ضحايا للتفاوت الذي فرضته عليهم الأقلية الحاكمة .

وقد أعلن أيضا ، والتاريخ يشهد على ذلك ان طبقات البروليتاريا كانت تفتقر الى التدريب والى الوعي بالمسؤوليات لكي تتدخل عن طريق التصويت في الشؤون الكبرى الخاصة بالدولة ، كان ذلك في الماضي عندما كانت تنظر الى تلك الطبقات بنوع من التشاؤم ، في الوقت الذي كانت تكافح فيه تلك الطبقات كي تستولي على السلطة السياسية والاجتماعية .

ومن المعروف أن هناك أسبابا تدعو البعض الى الشعور بالقلق ازاء القطاعات الاجتماعية التي اشتركت لأول مرة في عملية اتخاذ القرارات السياسية ، ولكن الزمن قد أثبت أن الأمر الذي كان مجهولا أصبح واضحا ، وأن الانماط المختلفة للفلسفات التي استخدمت لتبرير بقاء النظام القائم لم تصبح سارية المفعول ، وأن الطبقات الحاكمة التي كانت تعترض على مساهمة الطبقات الكادحة حاولت - في الواقع - أن تمنع تلك الطبقات من تحقيق مطالبها ، ولم تيسر لها الفرصة لكي تحسن من امكانياتها على نحو يضمن تحقيق الأمن ويكفل حل المشكلات الكبرى ، التي تواجهها الأمة ، وذلك بكفالة تنظيم تصويت د وري للمواطنين .

ولم يبدو من الغريب أن تظهر بعض الدول الغربية ، وبعض الدول الشرقية دهشتها ، في ذلك الحين ، لهذه المعارضة ، وقد حدث الوضع نفسه هنا في الأمم المتحدة . والواقع أن ذلك يتفق مع كافة العمليات ، التي تحاول القضاء على قرون من التفاوت ، وتحاول أن تجعل المضطهدين بالأمس ، يزيدون من قدراتهم على اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي ، بعد أن حرمت تلك الأطراف من الاستقلال ، ومن القدرة على ممارسة السلطة بنوع من الاعتدال والاقتصاد . ان حل المشكلات التي تواجهها الأمم المتحدة ، يجب أن يتم على نحو يزيد من هئية المنظمة ، لاننا نجد في هذه المنظمة قوى مختلفة ، وعوامل مختلفة لم تؤخذ في الاعتبار ، عندما أسست المنظمة من قبل الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية . وليس من الحل كذلك أن نهدد بالامتناع عن دفع الاشتراكات في ميزانية المنظمة ، أو أن تحل المشكلات الدولية خارج نطاق المنظمة العالمية ، ودون استشارتها . ولا يعتبر حلا كذلك ، أن تحل المشكلات العالمية بصفتها مسائل ذات اهمية وطنية فقط ، أو بصفتها مسائل تقوم على التوازن بين القوى .

ومن الظلم أيضا أن نؤكد أن الشروة ، والرفاهية ، والقوة ، التي تتمتع بها الدول الكبرى ، قد نالتها تلك الدول ، باعتمادها على شعوبها فقط وعلى القدرة الخلاقة لتلك الشعوب خلال أجيال مختلفة ، بل يجب أن نأخذ في الاعتبار التضحيات التي بذلت لكي تتمتع هذه الدول بما تتمتع به اليوم من رفاهية . ان ذلك سيكون بمثابة تجاهل للقرارات الخاطئة ، وحالات الاهمال الخطيرة التي ارتكبتها المجتمعات عبر القرون ، عندما تركت نفسها في حالة ركود ، وعندما لم تستفد بفرص التقدم التي أتاحها لها التاريخ ، لكي تحقق الرفاهية ، بعد أن أصبحت الرفاهية مثلا أعلى . والواقع أن المجتمعات المتأخرة المذكورة ، تعتبر مجموعة غير متناسقة من الدول ، نالت درجات مختلفة من التقدم والنمو ، وبعض الدول لم تتحرر تماما من التبعية .

لكن من التعسف أن نحاول الادعاء بأن العالم النامي يتصف باتساق كامل . اننا يجب أن نأخذ في الاعتبار ، أن الدول التي تعاني حاليا من التأخر الاقتصادي ، قد ارتكبت هي الأخرى بعض الأخطاء . ان اليون الذي يفصل الدول النامية عن الدول المتقدمة ، لن يكون كاملا لو أخذنا في الاعتبار أن توزيع السلطات السياسية ، والاقتصادية ، والفقر ، والرفاهية في العالم ، شيء لم يقترحه هذا الجيل ، بل ورثه عن الأجيال السابقة .

ان تراكم الثروات الضخمة في مناطق قليلة بالعالم ، ووجود أجهزة دولية تسعى لتوزيع تلك الثروات في نوع من التعادل ، كل ذلك ليس نتيجة للقيم الاقتصادية التي يشار اليها كثيرا ، وليس أيضا نتيجة للقوى الخلاقة فقط ، بل أن ذلك نتيجة لنظام من العلاقات بين شعوب الكون ، بين الشمال وبين الجنوب ، بين المناطق المعتدلة وبين المناطق الاستوائية ، وهو نظام يجعل تكافؤ قيم المنتجات محددًا ، عن طريق اجراءات تعتمد على القوة . ان أجهزة السوق العالمي ، التي كنا نعتبرها آلية ، وغير شخصية ، وفقا للنظريات الشخصية التقليدية ، قد تغيرت بسبب تدخل القوات ، وتكوّن عالم مليء بالتفاوت ، ولم يكن من الممكن أن يستمر هذا العالم ، الا بوجود فلسفة كانت تتلمق قوة بعض الاجناس وتفوقها ، وقد أشير الى ذلك في عبارة شعرية معروفة وهي " أعباء الرجل الأبيض " . وهكذا فقد تكسّون وضع ، جعل عددا قليلا من الأمم تكوّن مؤسسة عالمية لها مميزات الضخمة ، بينما بقيت مناطق أخرى في العالم شاسعة ، محرومة من ثمار عملها الاقتصادي ، واستحال عليها أن تعتمد على دخلها القليل ، لكي تحسن ظروفها المعيشية ، وظروف سكانها .

لقد شهدنا الآن التقدم السريع للعمليات اللازمة لصلاح تلك الأوضاع ، التي أتضح طابعها العتيق في العالم المعاصر ، وان مثل هذه التصحيحات ، تتطلب تقديم تنازلات أساسية ، وذلك من قبل الدول التي جمعت الثروات ، وليس من قبل الدول التي كان دخلها ضعيفا خلال قرون ، خاصة وأن تلك الرفاهية ، وهذه الثروات ، قد تركزت في مناطق محدودة من العالم . وبالطبع يجب أن نتوخى الاعتدال عند تحقيق هذا التغيير ، ولكن لا يمكن أن نطلب ممن يتخذون قرارات ، معتمدين على نفوذهم وشرائهم ، أن يتمسكوا بنفس القدر من الاعتدال الذي نطلبه من الدول النامية ، التي عانت خلال قرون من الاستعباد ، والتي حرمت شعوبها من ثمار عملها .

اذا حاولنا أن نتوصل الى توازن سياسي واقتصادي في العالم ، فاننا يجب أن نحقق اتفاقا في الرأي ، يسمح للأمم المتحدة أن تقوم بمهامها بفاعلية ، ويتطلب هذا الاتفاق في الرأي ، تغيير النظام القائم الذي لا يجب أن تتقبله الدول النامية باستسلام . كما يجب ألا ننسى أن هذه الدول تستطيع عن طريق التصويت ، أن تحل المشكلات الخطيرة ، التي لم تكن تحل قبل ذلك أبدا ، بل كان البعض يعتمد على أساليب روتينية ، تؤجل تدليلها . ان المسؤولية لا يجب أن تتركز في أيدي الدول الكبرى ، وانما كان هناك جو من المواجهة في الأمم المتحدة ، فان ذلك يرجع لحسد كبير ،

الى أن الدول الكبرى تتمسك برفض حلول التوفيق اللازمة ، في عالم لم يعد يسمح ببقاء التفاوت الذي كان سائدا في الماضي ، والذي كان يعتبر شيئا طبيعيا في نظر من يستفيدون منه .



لا يمكن في الواقع أن نفكر في حل آخر ، نظرا لأن الاقتصاد العالمي قد شهد تزايد ديون العالم الثالث ، بينما نجد أن الدول الكبرى الدائنة ترفض التفاوض في هدوء بشأن هذه الديون ، كما نجد أن نتائج عقد الانماء للامم المتحدة لم يحرز نتائج مشرفة ، وقد اظهر ذلك ، مرة اخرى ، عدم استعداد الدول المتقدمة كلي تسهم ، في وقت ملائم ، في تحقيق توزيع اكثر توازنا للشروات والتقدم الاقتصادي في العالم . وفي الوقت الذي تظهر فيه الدول القوية الغنية حساسية كبرى ، عندما تغير الدول المنتجة للبتترول ، اسعار هذا البترول ، وعندما تتغير الظروف التجارية لبيع السلع الدولية .

أقول في هذا الوقت الذي تظهر فيه هذه الدول تلك الحساسية ، فهي تنسى أن الاستقرار في العالم ، يتطلب أن تؤخذ في الاعتبار جهود الدول النامية ، لتحقيق الاتفاق ، بين الدول المستهلكة للمواد الأولية ، وبين الدول المنتجة لها ، والواقع أن الدول الغنية تظهر عدم الاكتراث ، واحيانا المعاداة الساقرة لتلك الدول ، وتدعي ان الاقتصاد العالمي في خطر ، عندما يتحد منتجو المواد الأولية ، للدفاع عن المستوى الدولي للأسعار .

انه يجب تحقيق ظروف اكثر عدالة ، في أسعار منتجات المواد الأولية بالمقارنة بأسعار المواد الصناعية ، ويجب تجنب تمديد التضخم ، من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ، التي لا تتوافق لها الأسواق ، لكي تحسن ظروف تجارتها ، وصادراتها ، ولا يمكن ان نتجنب هذه المشكلة التي الأبد ، اذا كانت هناك اجراءات ، مثل تحديد جداول الأسعار ، فانها لا تلقى قبولا لدى الدول المتقدمة ، واذا كانت الدول المتقدمة ، تتعاشي معالجة المشكلات بالاكتفاء باصدار بيانات ، فان عليها أن تتذكر أنه يجب عليها ان تبادر ، الى اتخاذ حلول فعالة ، لازالة التفاوت الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي .

ان استسلام الامم التي قبلت أسعار هزيلة لمنتجات شعوبها قد انتهى ، وفي كل يوم يبدو من الاصح أكثر فأكثر ، لأن تبقى تلك الاوضاع التي كانت سائدة في الماضي . ان التبذير في البلاد الغنية ، قد زاد من صعوبات البلاد النامية ، وكان له اثره على السوق العالمي . ان تدخل الاحتكارات في التجارة ، قد حقق رفاهية الدول المتقدمة على حساب الدول النامية .

ومن الامور المقلقة أيضا ، المقاومة التي تواجهها مشروعات التفضيلات المعممة ، فلو طبقت تلك المخططات ، لحدث تقسيم عالمي أفضل . ان الامم التي تتوافر لديها التكنولوجيا المتقدمة للغاية ، قد مارست احتكارات في قطاعات صناعية معقدة في العصر الراهن ، وهي تستمر في اتباع سياسة لحماية اقتصادياتها ، وتمنع منتجات الدول النامية ، من أن تصل الى اسواقها ، مما يعوق تصنيع الدول النامية .

ان سياسة الحماية الرجعية المذكورة ، تستند الى معاذير واهية مثل ، مقاومة اتحادات التجارة في الدول المتقدمة مثلا ، ومثل الادعاء بأن الدول المتقدمة ، يجب ان تتحاشى كل مواجهة في الامم المتحدة . ان هذا شيء غير مرض على الاطلاق ، فعندما نشهد ، ان اتحادات التجارة تضغط على الحكومات لكي تمنع التصديق على الوثائق اللازمة ، فان ذلك يحزننا للغاية . ان رد الفعل العنصرى ، والدوافع العتيقة التي تدفع الاستعماريين ، قد اصبحت من الامور البالية ، ولكنها للأسف ، قد سادت اتحادات التجارة للامم التي توفر لديها وعي كبير بمسؤولياتها لحفظ السلام ، وان ذلك لا يشرف مطلقا تلك الدول ، ولا يسهل حل المشكلات الحديثة ، على اساس من العدالة والتعقل .

ويجب ان نضيف الى ذلك مسلك الصحافة في بعض المجتمعات الغنية ، فان هذه الصحافة قد بدأت تدعي لنفسها الحق في أن تقرر الأولويات فيما يتعلق بأهمية الاخبار ، وقد خيل اليها أن الامور الهامة ، هي الاخبار التي تنشرها وهي لا تهتم الا بالنواحي السلبية للمجتمعات النامية ، وتعتبر أن من حقها ألا تذكر الاحداث التي تدل على تقدم واضح لتلك المجتمعات النامية . انها تنشر اخبارا عن التهريب ، وعن تجارة المخدرات ، وعن الجرائم ، والعصيان ، وعن تغير الحكومات على نحو متواتر أو غير منتظم ، كما تنشر احصائيات عن نسبة الوفيات وعن سوء التغذية وعن نتائج التأخر في تلك البلاد ، فهي ترى أن هذه الاخبار وحدها هي التي تليق بالنشر في صحفها ، وتهم قراءها .

وبالطبع ، سيكون من الظلم أن نحمل حكومات المجتمعات الغنية ، مسؤولية ما تنشره تلك الصحف ، التي تتمتع بحرية النشر وفقا للدساتير السائدة في تلك البلاد . ان بلدى يعتبر ، بالطبع ،

ان هذه الحرية أساسية ، وان هذه الحرية قد جعلت الانسانية تتقدم في دفاعها عن المواطنين .  
وتعكس تطلعات الجماهير التي تحرم في حالات كثيرة ، عن يتحدث بلسانها ، فسي  
المجتمعات التي لا تسود فيها حرية الصحافة ، ولكن ذلك ، يجب ألا ينسينا النتائج لتلك الصحافة ،  
عندما يدعى المسؤولون عن السياسة الخارجية لتلك المجتمعات ، انهم يحاولون تصويب العيوب التي  
يقاسى منها النظام الدولي .

وعندما تصور هذه الصحافة العالم الثالث ، فانها تشوه تلك الصورة ، لانها توجه السى  
ذلك العالم النامي ، انتقادات كثيرة بروح من التعالي ، والادعاء ، حتى أن الانسان يميل السى  
التساؤل عما اذا كانت هذه الصحافة تنشر في عالم غير عالمنا هذا ، أم انها تظهر في نفس تلك  
المجتمعات الثرية التي تبذل فيها المحاولات لاغتيال المسؤولين ، تلك المجتمعات التي انتشرت  
فيها الجرائم على نحو لم يسبق له مثيل ، والتي ازداد فيها العنف السياسى ، والتوتر العنصرى  
وانتشر فيها تعاطي المخدرات ، حتى اننا نجد أن هناك منظمات وطنية غير قانونية في تلك البلاد  
اصبحت قوية ، واصبحت تهيمن على تجارة المخدرات ، واصبحت لها اثار وخيمة خارج تلك البلاد ،  
اذ انها تنشر وتصدر وسائل الافساد الى المجتمعات الاخرى . ان هذه الصحافة التي تصدر  
في المجتمعات الغنية لا يحق لها أن تتجنب الاعتدال والعدالة والحكمة عندما تحكم على النمو في  
البلدان النامية .

ان المسؤولية من قبل السلوك الدولي التي يركز عليها من البلاد الفتية التي انضمت الى المنظمة ، يجب أن تبنى في مواجهة السياسة الخارجية التي تقوم بها القوى الكبرى ، ضد الاستقلال الوطني ، والمصالح الوطنية لتلك المجتمعات . ان السلام في العالم ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، وخاصة ان الدول الكبرى تشير اليه ، عندما تدافع عن مصالحها الوطنية . و اذا حاولنا أن ننظر الى أعمال الشركات عبر الوطنية ، فاننا نلاحظ أن هذه الشركات تعتبر جهازا قويا للسيطرة على الاقتصاد الحديث ، ويجب أن تفرض على سلطاتها رقابة شديدة ، وأن تنظم هذه السلطات لأنها تتجاوز حدود البلاد المختلفة ، وتمارس نشاطها عبر تلك البلاد .

ان هذه الشركات يجب ألا تصبح تهديدا حقيقيا للحكومات ولا استقلالها . ولهذا فاننا مندشون لعدم الاهتمام الذي تبديه الدول الكبرى ، ازاء الجهود المبذولة في اطار المنظمة الدولية للرقابة على أعمال الشركات عبر الوطنية والحد من نفوذها .

ونحن لا نخفي ، انه من الصعب حل المشكلات التي أشرت اليها ، كما نعرف أيضا ان كل مشكلة ترتبط بمصالح قائمة ، مما يجعل من الصعب على الدول أن توفق بين سياستها الحالية ، وبين ضرورات المحافظة على السلام في العالم .

ويجب أن نعترف أيضا ، أن بعض البلاد ذات النفوذ المهيمن قد بدأت تدخل تصويبات على أسس سياستها الخارجية ، وان هناك شخصيات بارزة ، تضطلع بمسؤوليات كبرى ، قد استطاعت بذلك روح متفتحة ، أن تسهم في حل المشكلات المعاصرة ، بل انها قد حاولت أن تعرف ما هي العناصر التي تؤثر على الأوضاع العالمية الآن ، والتي لم تكن تؤخذ في الاعتبار في الماضي ، وأعني بذلك ثروات البحار ، والطبقات الجيولوجية بالبحار ، لأن ذلك يثير مشاكل كثيرة ، باعتبار ان هذه الثروات قد يؤدي استغلالها الى منازعات عنيفة بين الدول ، كما قال ذلك بذكاء السيد هـنرى كيسنجر وزير الخارجية في الولايات المتحدة ، عندما أشار الى أهمية القرارات التي سيتخذها مؤتمر قانون البحار ، أو الافتقار الى هذه القرارات .

ويمكن أن نقول ان ذلك أيضا ، ينطبق على التوابع الصناعية .

ولم يحن الوقت لكي نقدم تعريفا كاملا للمواصلات الفضائية ومحطاتها ، لأن التقدم الذي سوف يتحقق في الأعوام القادمة ، سيوضح الثغرات التي توجد في اتفاقيات الاستغلال السلمي

للفضاء الخارجي ، كأن يؤخذ في الاعتبار استغلال هذا الفضاء لأغراض مريحة ، بينما لم يؤخذ في الاعتبار الوجود القانوني الثابت لتلك المحطات ، التي قد يكون لها أثرها على بعض الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ، مثل كولومبيا التي تقع بين درجتي ٧٠ ، ٧٥ تقريبا من خط جرينتش .

كما لم يحن الوقت أيضا ، لبحث مسألة انشاء محطات ثابتة للاتصالات اللاسلكية . ولذلك فان حكومة كولومبيا ، تعتبر انه من الضروري تنظيم انشاء تلك المحطات ، وبخاصة ان بعض الأشخاص الطبيعية أو المعنوية ، قد تطالب أو تعلن بأن لها حقوقا وسيادة وطنية على تلك المحطات . ونحن نعترض على ذلك ، لأن هذا يختلف مع مفهوم السيادة الدولية .

ان كولومبيا لا تعترض على الانتقال الحر لتلك المحطات ، وبخاصة اذا تم ذلك ووفقا للاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية (ITU) ، ولكنها تتحفظ بقوة ، ازاء حالة الأجرام ، التي يراد أن توضع ، بحيث تصبح ثابتة في مدارها ، لأن ذلك يعتبر جزءا من الموارد الطبيعية ، التي يقال انها تنتهي الى البعد الثالث للسيادة التامة لتلك الدول .

ان الجمعية العامة التي تنعقد اليوم ، ليست جمعية عادية ، فهي قد انعقدت في ظروف عالمية ، توجد فيها عوامل ، تدعو الى الحكمة والخوف ، وبصفتي ممثلا لكولومبيا ، فاني أريد أن أعرب من فوق هذه المنصة - حيث سبق أن تكلمت شخصيات بارزة - عن أمل مواطني بلادي في أننا لن نرى انتصار قوى بالشرق أو بالغرب ، على حساب امكانيات التوصل الى توازن مرض بين العالم الغني وبين العالم الفقير ، وبين الشعوب الغنية وبين الشعوب الفقيرة بالكوكب الأرضي . اننا نريد أن نجني نظاما دوليا دائما . ان الاغراء باستخدام السلطة ، يعتبر شيئا خطيرا . اننا في عصر الذرة ، ولن يتسع لنا الوقت ، لكي نوقع على ميثاق جديد للأطلسي يهدف الى الحصول على تأييد البلاد التي لم تنضم اليه في ذلك الحين حتى يغطي المجتمع الدولي . بل ان الأفضل من ذلك أن نزيل التوتر ، ونزيل التفاوت الذي جعل الأوضاع العالمية تتسم بالاضطراب الشديد ، فسي الوقت الراهن . \*

\* عاد السيد الرئيس الى تولي الرئاسة .

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير نور دوم سيهانوك ، رئيس دولة كمبوشيا (كمبوديا) ، ورئيس الجبهة الوطنية المتحدة لكمبوشيا

صاحب السمو الملكي الأمير نور دوم سيهانوك ، رئيس دولة كمبوشيا (كمبوديا) ، ورئيس الجبهة الوطنية المتحدة لكمبوشيا ، اصطحب الى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسم الجمعية العامة لي الشرف بأن ارحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الملكي الأمير نور دوم سيهانوك رئيس دولة كمبوشيا (كمبوديا) ورئيس الجبهة الوطنية المتحدة بكمبوشيا . واني ادعو سموه ليتفضل بالقاء كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

صاحب السمو الملكي الامير نور دوم سيهانوك (كمبوديا) (الكلمة بالفرنسية) : انني احس بكل تأكيد بتأثر عندما اجد مرة اخرى هذه القاعة التي في الخمسينيات والستينيات ، تشرفت مرارا بان اتكلم فيها باسم بلادي كمبوشيا (كمبوديا) ، وان اشرك في اعمال منظمتنا ومداولاتها وقراراتها .

وفي سنة ١٩٧٠ - وقد استمر ذلك حتى سنة ١٩٧٤ - نجح الاستعمار الامريكي في ان يجعل مقعد كمبوشيا المستقلة المسالمة المحايدة غير المنحازة ، ان يجعل هذا المقعد يشغله صنيعته التي كانت تدعى جمهورية خمير ، والتي كانت نظاما غير وطني ، غير شعبي ، سادته الفساد ، يتعارض مع استقلالنا ومع كرامتنا الوطنية .

وبالطبع فان دولة كمبوشيا (كمبوديا) التي رأسها والتي هي عضو بالامم المتحدة منذ سنة ١٩٥٥ ، لا يمكن ان تعترف بسلامة وصحة الكلمات والتصريحات والتصويتات والتعهدات وغير ذلك من الاعمال التي قامت بها جمهورية خمير المزعومة ، التي كانت تشغل على نحو غير مشروع مقعد كمبوشيا (كمبوديا) بالامم المتحدة والمنظمات الاخرى التابعة للامم المتحدة او المنتسبة اليها فيما بين ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٥ .

واسمحوا لي ان أعرب باسم شعب وحكومة كمبوشيا وباسمي شخصيا عن أعمق امتناننا للدول الاعضاء بالمنظمة التي قامت خلال خمس سنوات من حرب ضروس فرضتها الامبريالية الأمريكية على كمبوشيا ، قامت على نحو سام بالدفاع عن قضيتنا العادلة ، في هذه الجمعية الموقرة .

واننا نعرب كذلك عن امتناننا العميق للدول والشعوب الاخرى ، التي لم تنضم بعد الى منظمتنا ، ولكنها اعطت لمعركة تحريرنا الوطني ، تأييدا كاملا دون تحفظ ، وتضامنا مناضلا ، كانت لهما قيمتهما الكبرى .

كذلك أود ان اوجه شكرى الخالص للشخصيات البارزة ، وللطلبه وللمواطنين الامريكيين رجالا ونساء المولعين بالعدالة والسلم ، والذين حاولوا اثناء الفترات القاتمة من تاريخنا ان يضعوا حدا للشروع الجنوني الذى قامت به الاجريالية الامريكية في كمبوشيا .

ومن الحق ان نقول ان هذه الدول ، والشعوب ، والاشخاص قد ساعدتنا على نحو قوى على السيطرة والتغلب على المصاعب ، وان نحقق انتصار قضية العدالة والحرية والسلم ، واختصار مدة معاناة أمتنا الشهيدة . ان كمبوشيا ترى من واجبها ان تشيد بجهودهم أجمعين .

كما تعرفون فان شعب كمبوديا كان دائما متعلقا بالسلام ، وبالحياد الوطني ، ولم توح له تلك السياسة بأفكار عدوانية ازاء الغير ، ولكن شعبنا لديه تقاليد عريقة من الكفاح الوطني ، وهو كفاح قام به دوما ببسالة لا يقهرها شيء ، ضد كل من اعتدوا على بلاده ، أو حاولوا استعمارها .

وبعد تسعين عاما من الكفاح ضد الاستعمار ، استطاع شعب بلادي أن ينال استقلاله ، منذ اثنين وعشرين عاما . ولكن شعب كمبوشيا ادرك بسرعة ان هذا الاستقلال كانت تهديدته الامبريالية الامريكية التي تجاسرت فأنكرت على دول جنوب شرقي آسيا ، الحق في أن تكون حيادية ، لانها وفقا لهذا الاستعمار كانت تعتبر ان من لا ينضم للعالم الحر المزعوم ، انما هو ضد هذا العالم ، وهكذا فان كمبوشيا عرفت فيما بين ١٩٥٥ ، ١٩٦٩ صعوبات متزايدة من مختلف الأنواع سببتها الامبريالية الامريكية .

وعندما نتحدث عن " الصعوبات " فاني اخفف من وصف تلك المشكلات باستعمال كلمة " الصعوبات " ولكن حتى ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ ، عندما جاء اليوم المشؤوم الذي حدث فيه انقلاب موال للاستعمار الامريكي ، أقول ، حتى ذلك التاريخ ، كان شعب بلادي يتوخى الحذر وكان يحيط بكافة المؤامرات والمشروعات التي حاكتها الامبريالية الامريكية وصناعتها .

ولكن بمجرد ان حدث هذا الانقلاب ، \_ انقلاب لون نول \_ الذي أضع الاستقلال والسلام والحياد ، وعدم الانحياز ، وأخفاها من كمبوشيا ، فان شعب كمبوديا وكافة المواطنين في الداخل وفي الخارج ضموا جهودهم ، وهبوا كرجل واحد واقسموا بأن يلتفوا حول الجبهة الوطنية المتحدة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٠ وان يناضلوا بكل ما لديهم من قوة وعلى الأخص القوة المسلحة ضد الاستعمار والاستعمار الجديد ، الذي يحيي لون نول ، حتى تعود للبلاد الحرية والسيادة والكرامة الوطنية المفقودة .

دعونا نوضح ذلك : لقد كنا نواجه الاستعمار الامريكي ، وليس عصابة لون نول الخائن ، فلولا التأييد الشامل والكبير الذي لقيه هذا الخائن من طرف اسياده ، لما استطاع نظامه أن يبقى اكثر من عدة أسابيع .

ان المعركة ، كانت معركة بلد صغير فقير ، ضد معتد ضخم ، ودولة كبرى مدججة بالاسلحة ، تتوفر لديها أشد الاسلحة تعقيدا وفتكا ، وهي تستخدم تلك الاسلحة في كل مناسبة



دولة تتوافر لديها ثروات ضخمة ، فكانت تصرف في بلدنا كل عام أكثر من طيارين من الدولارات لكي تقضي على بلادنا . ان هذه الدولة كان يقال انها لن تنهزم .

ان كثيرا من رجال الدول ، الافريقيين ، والعرب ، والآسيويين ، الذين تكلموا قبلي ، أشاروا الى تاريخ شعب كمبوشيا وانتصاره ، وقالوا ان ذلك جزء لا يتجزأ من تراث شعوب العالم الثالث .

ان الاستعمار الامريكى عندما هاجم دولة صغيرة وضعيفة ، كان يريد تحقيق عدة أهداف . كان يريد ان يضيف " درة " جديدة الى تاجه الاستعماري ، وان يحصل على قاعدة عسكرية عدوانية في جنوب شرقي آسيا ، وكان يريد ان يوجه تحذيرا انى الدول الصغرى في العالم حتى لا تستطيع ان تقاوم التقدم الخطير للاستعماريين والاستعماريين الجدد . ولقد كان هذا النضال ونتيجته تبدوا اول وهلة غير متكافية . فهذه كمبوشيا المعتدى عليها ، وذلك الاستعمار الامريكى ، يتحاربان ، ولكن نتيجة هذه المعركة كانت لها قيمتها الكبرى ، والواقع ان هذه المعركة قد اثبتت انه يكفي لشعب متخلف ان يصمد على عدالة قضيته ويسالته ، لكي يتغلب على معتد وغازله قوة خيالية .

ان شعب كمبوشيا يتشرف بانه استطاع ان يطرد الاستعمار الامريكى بعد خمس سنوات من الآلام العنيفة والتضحيات الجسيمة والشجاعة النادرة . .

ان شعب بلادنا كان يعتمد في معركة التحرير الوطنية على موارده قبل كل شيء ، وعلى نفسه قبل كل شيء ، وعلى تضحياته قبل كل شيء ايضا . كان يعتمد دائما على تلك القاعة الذهبية التي تقول " في كافة الظروف كن مستقلا ، متحكما في كل ما يحدث في البلاد ، وسعيد مصيرك " . ان نجاح مقاومتنا الوطنية نتيجة تهديها بلادنا بمودة لكافة الشعوب في العالم التي تناضل من أجل الحرية والعدالة والسلام .

منذ تحررت بلادنا تماما ، تعهد شعبنا وتعهدت امتنا بان تقوم بمعركة — لا تقل أهمية وينفس الحماس ، وينفس الايمان — نعني بها الكفاح من اجل تحقيق ديمقراطية حقيقية ، والقضاء على التخلف الاقتصادي . ونستطيع ان نوكد اليوم ان بلادنا قد شهدت بزوغ ديمقراطية شعبية حقه ومجتمع جديد ، فقد ولد مجتمع لا يستغل فيه الانسان اخاه الانسان ، ولا يوجد فيه أى تفاوت في الثروات ، ولا توجد فيه اضرار أو آفات اجتماعية .

وفيما يتعلق ببناء الوطن ، فان شعبنا وأمتنا ، وجيش التحرير الوطني الشعبي ، قد بدأوا منذ عودة السلام في العمل لكي يقيموا بلادنا من حطامها ، الذي نتج عن النابالم والقنابل والأسلحة الكيميائية ، التي استخدمها الاستعمار الأمريكي وسدنته . لقد أراد عدونا أن يجعل بلادنا تعود الى العصور الوسطى ، ولكننا الآن بدأنا معركة إعادة تشييد الوطن ، وتحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد على الزراعة وهي ثروتنا الرئيسية .

والآن ، وبعد خمسة شهور من العمل الفعال ، نجد أن وسائل المواصلات الرئيسية والمواني والمطارات والسكك الحديدية قد بدأ استعمالها من جديد .  
وفيما يتعلق بالزراعة التي تركزت عليها معظم جهودنا فلقد تحققت نتائج هامة . والواقع أن هذه النتائج ترجع الى تحسين أساليب الزراعة ، والى أعمال هامة تم تحقيقها في مجال الري . والواقع أنها بدأت منذ أكثر من ثلاثة أو أربعة أعوام في المناطق التي تحررت قبل ذلك ، واستمر تنفيذها على نحو منهجي في المناطق التي تحررت منذ وقت قليل . وثمة شبكات للري تتضمن السدود والقناطر ومخازن المياه والقنوات والمرتفعات قد تحققت جميعا بفضل شعبنا ، وذلك تحت راية الجبهة الوطنية المتحدة . ان شبكات الري قد حولت المناظر الطبيعية في الريف في كمبوديا الى الأفضل . واننا نشعر بارتياح كبير لأن لدينا الآن قدرا كافيا من الهبوب لتلبية حاجات ٧٥ مليون كمبوديا الذين يشكلون الآن سكان كمبوديا ، وذلك دون أن تحتاج الى معونات خارجية . وفي نهاية ١٩٧٦ ستصبح كمبوديا - دون أى شك - مصدره للهبوب .

وفي المجال الصناعي ؛ فان جبهتنا المتحدة ، وحكومتنا قد حرصنا - قيل كل شيء - على اصلاح المصانع التي دمرت بفعل الحرب ، وحرصنا على أن تجعلنا الحياة تعود الى الصناعات التي ترتبط بالزراعة ارتباطا مثل مثل المنسوجات ، والمطاط . الخ وكذلك الصناعات التي يجب أن تسد حاجات الشعب مثل الأسمت ؛ والورق ؛ والزيوت والسلع الاستهلاكية . كما أن حكومتنا قد أخذت تضع خطة انماء لاضفاء طابع عصرى على الصناعات الوطنية . ونحن نعتمد على تطوير الزراعة ، وعلى الآلات الحديثة في الزراعة حتى نستطيع أن نزيد من الانتاج الزراعي ، وأن نصدر ذلك الانتاج للحصول على المعدات والآلات .

حقا انه في كفاهنا ضد التخلف ، فان شعبنا وبلادنا تطبق وسوف تطبق نفس القاعدة الذهبية التي كنا نطبقها أثناء الحرب فيما يتعلق بالمجال الاقتصادى ، وهذه القاعدة هى أن " نحتفظ باستقلالنا ، وأن نعتمد على أنفسنا " .

اننا نتبع سياسة وطنية في مجال الاقتصاد ، وتعمير البلاد . ونحن نخضع لمبادئ الوفاء ؛ والفاعلية والشرف في الحفاظ على مصالحنا الوطنية ؛ والدفاع عن مثل العالم الثالث الذى يكافح ببسالة وعزم لصون استقلاله الاقتصادى ، فالعالم الثالث يدرك أن نموه الاقتصادى لن يتم عن طريق المعونات الخارجية ، بل بالاعتماد على قواه الخاصة .

ان السياسة الخارجية لكمبوشيا المستقلة ، قد كانت وستظل سياسة سلم وصادقة . ان كمبوشيا تؤكد ، مرة أخرى ، وفاءها التام لقضية السلام العالمي ، وتعرب عن رغبتها الصادقة في أن تقيم علاقات مودة مع كافة الشعوب والبلاد ، وكافة الحكومات المحبة للسلام والحرية والعدالة والتي تحترم ، وستظل استقلال كمبوشيا وسيادتها وسلامة ترابها ، وحيادها وسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها .

لقد ذكرت ما هي سياستنا في مجال الحياد ، وعدم الانحياز . واني أوضح ذلك قائلا : ان بلدى لن ينتمي الى أية كتلة من الدول ، ولن يقيم أى حلف عسكري ، أو أى حلف آخر مع دول أخرى ، كما أنه لن يندمج في أى منظمة أو مجموعة أخرى من الدول أو من الأمم ، باستثناء منظمة الأمم المتحدة بالطبع ، وكذلك مجموعة الدول غير المنحازة . ومعنى ذلك أن كمبوشيا لن تسمح لأى بلد بأن يقيم قواعد أو مراكز عسكرية في أراضيها أو مياهها الإقليمية .

ان كمبوشيا قد أعلنت رسميا أنها دولة محايدة ، وذلك منذ سنة ١٩٥٤ عندما انعقد مؤتمر جنيف بشأن الهند الصينية ؛ وقد شاركت سنة ١٩٥٥ في مولد حركة الدول غير المنحازة . والآن ، وقد تحررت بلادى من قبضة الامبريالية ، فانها متمسكة — أكثر من أى وقت مضى — بعدم الانحياز . لقد اخترنا عدم الانحياز لأن ذلك من المعالم الدائمة لاستراتيجيتنا الوطنية ، وسياستنا الخارجية . وليست سياسة اتبعناها في ظروف مؤقتة . وبالنسبة لنا ؛ فان عدم الانحياز هو ضمان أساسى لاستقلالنا ولسلامنا ؛ وهو أفضل مساهمة ممكنة في استقرار الأوضاع الدولية ، والسلام العالمي .

ان كمبوشيا تؤكد ، مرة أخرى ، رغبتها الأكيدة في أن تظل دائما بين أسرة الدول غير المنحازة ، وأن تبذل قصارى جهدها لكي تسهم في نجاح المشروعات النبيلة التي تنهض بها تلك الأسرة الكبرى ، والتي تتسع يوما بعد يوم ؛ وعاما بعد عام . وبصفة خاصة في هذا العام بالذات . ان بلادنا التي قاست من ريقة الاستعمار ، وخاصة من الامبريالية ، والتي تدرك الصعوبات التي يقترن بها كل كفاح للتحرير الوطني . . أقول ان بلادى تبتهج بقوة وبشدة وبكل اخلاص لذلك النصر النهائي الذى أحرزته بعد كفاح مرير شعوب فيتنام الباسلة ، ولاوس ، وغينيا بيساو ، وموزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وجزر الكومورو ، ان أنها انتصارات قد أحرزت في مواجهة الامبريالية والاستعمار .

ان كمبوشيا تعتبر أن هذا النصر الكبير نصر لها ؛ وهي تعرب لتلك الشعوب الشقيقة عن تهانيها الحارة ، وترحب بالرأس الأخضر ، وموزامبيق ، وسان تومي وبرنسيب التي انضمت الى الأمم المتحدة ، وتوجه الي ممثلها الموقرين تحياتها الصادقة .

كما تهنيء كمبوشيا - بكل مودة - الشعوب العربية ، وبخاصة شعب فلسطين الباسل للنجاح الذي أحرزوه في كفاحهم العادل ضد الاسرائيليين التوسعيين .

ان كمبوشيا تهنيء كذلك - من كل قلبها - شعوب الجنوب الافريقي : زيمبابوى وناميبيا وأزانيا للنجاح الذي أحرزوه كفاحهم العادل ضد العنصريين وضد سياسة القمع والتمييز العنصرى .

كما أن بلادى تهنيء ؛ بحرارة ؛ الشعوب الأخرى التي تكافح ضد الاستعمار في أفريقيا ؛ وآسيا ؛ وأمريكا اللاتينية ، لكل ما أحرزوه كفاحهم من نجاح من أجل صون الاستقلال ، والسيادة الوطنية والحريات ، والموارد الطبيعية التي تتمتع بها بلادهم .

ان كمبوشيا تعتبر أن السلام العالمي سيظل مهددا ، طالما بقى ظلم جائر صارخ ، تعاني منه بعض الشعوب وبعض البلاد .

ان الشعب الفلسطيني ، وفلسطين تحتل المقام الأول بين تلك الشعوب ، والدول الضحية . وأن أحدث قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية جيدة ، ولكن الاسرائيليون الصهيوينيين والامبرياليين الأمريكيين لا يكفون عن القيام بمناورات لمنع التنفيذ الصادق الكامل لهذه القرارات .

والآن أكثر من أى وقت مضى ، تقوم الامبريالية الأمريكية باغراق اسرائيل بوسائل الحرب وأسلحتها الهائلة ، وتمنح الحكومة الاسرائيلية مساعدات جديدة تبلغ قيمتها مئات الملايين من الدولارات . وهي بذلك تشجعها على نحو صريح على أن تمتنع عن الأخذ بكافة الوسائل الأساسية ، للتوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية .

ان كمبوشيا ترى أن شعب فلسطين ، وهو شعب يملك سجايا جديدة بكل اعجاب ، وهو شعب ضحية للأسف ، لأكبر ظلم شهده التاريخ المعاصر ، يجب أن تعاد اليه كافة حقوقه المقدسة الثابتة ، بما فيها حقوقه المتعلقة بأراضيه .

ان السماح بامتهان هذه الحقوق ، يعني أننا نقول للشعوب الصغيرة ، شعوب العالم الثالث ، أنه ليس هناك أى شيء يحميها من قانون الأقوى ، ويحميها من قوات الظلم .

ان المشكلة الفلسطينية تهم ان كافة شعوب العالم ، ان شعوب العالم الثالث بشكل خاص تهمها تلك القضية . ولهذا فان كمبوشيا ترى من واجبها أن تتضامن كلية ، تضامنا أكيدا ، وفيما ثابتا ، مع الشعب الفلسطيني ، في كفاحه العادل . وتعرب كمبوشيا عن رغبتها في أن لاتعتبر اسرائيل عضوا بالأمم المتحدة ، طالما أنها لم تنفذ كافة القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني ، وبشأن الجلاء التام بدون أى شرط ، وعلى الفور ، من الأراضي العربية التي احتلتها بدون أى حق .

ان بلادى ستؤيد دائما الشعب الفلسطيني ، كما ستؤيد الكفاح العادل للشعوب العربية الأخرى ، وخاصة الكفاح لتحرير الأراضي العربية التي لا تزال تحتلها القوات الاسرائيلية الصهيونية .

ان كمبوشيا تؤيد بدون أى تحفظ الكفاح العادل الذى يقوم به الشعب الصينى الكبير، لكي تعود تايوان الى الأم الوطن ، وأعني بها جمهورية الصين الشعبية .  
كما تؤيد بلادى ، بدون أى تحفظ ، كفاح شعوب زامبابوى وناميبيا ، وازانيا ضد القمع ، ومختلف أنواع الظلم ، الذى يمارسه المنصريون في أفريقيا الجنوبية وروديسيا وناميبيا .  
وتؤيد كمبوشيا ، بدون أى تحفظ ، كفاح وجهود الشعوب والحكومات المعنية من أجل الاسراع في تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية ، المسماه بالاسبانية ، وبالصومال ، المسمى بالصومال الفرنسى .

ان كمبوشيا تؤيد ، بدون أى تحفظ ، كفاح شعب كوبا لتحرير قاعدة غوانتانامو .  
كما تؤيد كمبوشيا ، بدون أى تحفظ ، كفاح شعب بنما ، وكفاح شعب بورتوريكو للقضاء على القواعد العسكرية الأجنبية ، التي أقيمت في بلادهم على نحو غير مشروع . وتؤيد كفاح هذين البلدين من أجل تقوية السيادة الوطنية الكاملة على أراضيهم .  
وتؤيد كمبوشيا أيضا كفاح دون أمريكا اللاتينية التي قررت أن تحدد مياها الإقليمية بـ ٢٠٠ ميل بحرى ، وتؤيد أيضا كفاح شعوب أمريكا اللاتينية للممارسة حقوقها المشروعة على مواردها الطبيعية .  
وتؤيد كمبوشيا أيضا كفاح العالم الثالث من أجل العدالة والمساواة في التبادل التجارى مع الدول المتقدمة المصنعة .

اسمحوا لي الآن أن أنتقل الى مشكلة كوريا ، وهي مشكلة تتسم بأهمية كبرى .  
فمنذ أكثر من عشرين عاما مافتى الاستعمار الأمريكى ، يفرض نفوذه ، ونيره الاستعمارى الجديد على الجزء الجنوبي من كوريا ، ويحتل ذلك الجزء عسكريا ويفرض حكومة صنيعة ، هي حكومة باك تشونج هي ، وفي الواقع فان تلك الحكومة غير شعبية ، وغير وطنية قاسية دموية .  
ان الاحتلال العسكري لكوريا الجنوبية ، في الواقع ، نوطاع مزدوج ، لأنه يتم من ناحية تحت شعار ، وباسم الأمم المتحدة ، وفي نفس الوقت في نطاق معاهدة للمعونة العسكرية أو للحلف العسكري ، الذى أقيم بين حكومة واشنطن و بين حكومة سيول .

ونجد أن أغلبية الدول ، ومثلها في ذلك ، مثل كمبوشيا ترغب بكل قوة في أن تكف الأمم عن تغطية ذلك الاستعمار الأمريكي الذي يحتل عسكريا كوريا الجنوبية .

أما فيما يتعلق بالمعاهدة الثنائية ، للمعونة العسكرية ، أو حلف واشنطن ، سيول ، ففي الواقع ، ان هذه المعاهدة لا تليق بأى احترام ، لأن الطرفين الموقعين عليها غير متساويين ، فالطرف الثاني لا يمثل دولة مستقلة ذات سيادة . فنظام باك تشونج هو ليس حليفا قط للولايات المتحدة ، بل هو حكومة صورية ، عميلة للاستعمار الأمريكي ، فهذه الحكومة ليست لها أى جذور في كوريا . وحكومتها مثل حكومة لون نول ، وحكومة تان ثيو في سايجون . والواقع أن هذا النظام لن يبقى بعد الآن كثيرا ، على الرغم مما يتلقاه من الحماس العسكري من الولايات المتحدة الأمريكية .

ان وفد كمبوشيا وفقا ، لروح ليثاق الأمم المتحدة يطالب بأن تجلو القوات الأجنبية كليا ، وعلى الفور ، من كوريا الجنوبية حتى يستطيع شعب هذا البلد ، أن يسترد حرية ، وأن يقيم علاقات أخوية مع كوريا الشمالية ، وأن يستطلع معها وسائل تحقيق الوحدة الوطنية في هدوء ، وفي جو من السلم ، بحيث يكون هذا التوحيد سلميا ، بمعنى الكلمة ، وبدون أى مساهمة أجنبية في تلك العملية .



ان الموقف في الشرق الاقصى مازال يهدد بالانفجار بسبب التهديد العسكرى ، وريما النووى ، الذى يتعرض له هذا الجزء الهام من العالم بسبب امبريالية الولايات المتحدة ، وقواعد الاستعمارية في كوريا الجنوبية ، وفي بعض البلاد الأخرى بالمنطقة . ففي كوريا الجنوبية هناك استعدادات ضخمة للحرب ، كما أن الوحدات الحربية للولايات المتحدة قد نظمت مناورات استخدمت فيها أسلحة تسمى بالتكتيكية ، وهي في الواقع أسلحة نووية . ونحن نعرف ان جمهورية كوريا الشعبية لا تريد بتاتا تنفيذ أى أفكار عدوانية ضد جمهورية كوريا الجنوبية .

الواقع انني قد زرت تلك البلاد ، وأستطيع أن أؤكد أن كوريا الشمالية ليست لديها ، وأكرر ذلك ، أية أفكار عدوانية ضد أى شعب أو ضد أى بلد . ان تنظيم كوريا الشمالية رائع قوى ، ولكن ذلك التنظيم يتسم قبح كل شىء بطابعه الدفاعي . فاذا كانت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية دولة تنشده الحرب لما بنت في كل يوم عددا كبيرا من المدارس ، ودور الحضانه ، والمسكن المدنية ، والحدائق العامة ، والمراكز الثقافية ، وسدود الري ، والمدن الجديدة التي تعتبر مثلا رائعا لسياسة التعمير .

لكن هل من الاجرام أن يتمنى شعب كوريا الشمالية توحيد بلاده ووطنه ؟ ان المارشال كيم ايل سونغ ، باسم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الذى هو رئيس دولتها ، قد اقترح خطة تسمى " التوجيه في خمس نقاط " ، تستهدف هذه الخطة أن تعد ، على نحو معقول ، وعلى أساس من الوفاق الوطني بين الشمال والجنوب ، أن تعد الفرصة لاعادة توحيد البلاد في جو من السلام والاستقلال . ان كمبوشيا ترى ان منظماتنا من واجبهما أن تؤيد بكل حرارة تلك الخطة التي تتألف من خمس نقاط ، وان من واجبهما أن تساعد شعب كوريا على أن يضع حدا لذلك التقسيم الذى أصبح عتيقا باليا ، والذى فرض على بلاده دون أى حق .

وفيما يتعلق بالخطة التي اقترحتها الولايات المتحدة لعقد مؤتمر بين الأطراف المعنية في كوريا لاستطلاع امكانيات المحافظة على الهدنة بعد حل القوات الموحدة للأمم المتحدة ، فان كمبوشيا ترى أن هذه الخطة تتعارض مع مبدأ احترام سيادة الشعب الكورى الذى يجب أن يتمتع كلية بحق تقرير المصير دون أى تدخل أجنبي . ان كمبوشيا لا يمكن أن تؤيد بتاتا تلك الخطة . وعلى العكس من ذلك فهي تؤيد الاقتراح المعقول العادل الذى تقدمت به جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وذلك حتى تحل معاهدة للسلام محل الهدنة .

قبل أن أنهي هذه الكلمة ، أرجو أن تأذنوا لي أن أقول لكم أن كمبوشيا تأسف كل الأسف لأن الولايات المتحدة الأمريكية منعت ، على نحو غير جائز ، انضمام جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية الى الأمم المتحدة كعضوين كاملين الحقوق . ان الجمعية العامة الحالية لمنظمتنا قد أيدت بالاجماع ، مع امتناع سبعة أصوات عن التصويت ، قد أيدت طلبات الانضمام الى المنظمة المقدمة من هذين البلدين المجيدين . ومنذ وقت قليل أيد مجلس الأمن ، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا الانضمام . ان كمبوشيا ترى أن حق الفيتو الذي لجأت اليه الولايات المتحدة ، في الأمم المتحدة ، يعتبر عملا جائرا ، لا يتفق مع تقاليد العدالة وروح الانصاف الذي يتسم بها الشعب الامريكى .

أما فيما يتعلق بالربط بين انضمام حكومة سيول الى الأمم المتحدة ، وبين انضمام الفيتنام ، فان ذلك شيء غير معقول ، بل أن ذلك خروج خطير على مبدأ استخدام حق الفيتو الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن . ان في ذلك أيضا سوء استخدام لهذا الحق ، ويجب أن تقاوم الجمعية العامة هذا الاتجاه ، ووفقا لذلك فان كمبوشيا ترجو الجمعية العامة ان تواصل الكفاح القوى لكي تتغلب على تلك العقبة الجائرة التي منعت انضمام الفيتنام الى الأمم المتحدة .

والآن وقد وصلت الى ختام كلمتي ، فانني أود أن أقدم اليكم التحيات الحارة التي يبعتها اليكم شعب كمبوشيا وحكومته ، كما أوجه لكم أمني هذا الشعب بأن تحرز أعمالكم النجاح التام في هذه الدورة الثلاثين للجمعية العامة التي تقوم بمهمة نبيلة .

أريد أن أؤكد لكم مرة أخرى ان كمبوشيا ستظل وفية للميثاق بروحه وحرفه ، واعني بذلك ميثاق الامم المتحدة ، ولن تدخر وسعا لمساعدة منظمتنا على بلوغ أهدافها وفقا لمثلها العليا المتعلقة بالعدالة ، والسلام ، والحرية ، والتقدم .

اسمحوا لي أخيرا ، بأن أؤكد أن بلادى سوف تحترم دائما الاستقلال الوطني ، والسيادة ، وسلامة الاراضي ، والنظام السياسي ، والاجتماعي ، للبلاد والشعوب المجاورة ، وللبلاد والشعوب الأخرى في العالم .

ان كمبوشيا لا تتدخل ، ولن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .  
 لكن كمبوشيا تحتفظ لنفسها بالحق في أن تدافع عن نفسها ، حتى لو استدعى الأمر الى  
 استخدام الأسلحة ، اذا تعرضت لأى هجوم أو عدوان ، ولكنها تتمنى ألا يحدث ذلك بتاتا ، لأن  
 كمبوشيا تتطلع بعمق الى الحياة في سلام ومودة مع كافة البلاد المجاورة والبعيدة ، والتعاون معها  
 في جميع الميادين ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، وذلك على قدم المساواة التامة مع تلك الدول ،  
 وعلى أساس احترام كل دولة للأخرى ، وعلى أساس المصالح المشتركة . كما أن كمبوشيا تعلق أكبر  
 اهمية على توثيق صداقتها ، وتعاونها المتعدد الأطراف مع الدول المجاورة ، ومع الدول غير  
 المنحازة ، ومع الدول التي منذ ١٩٧٠ - ١٩٧١ ، قد أعطت تأييدها القوي النبيل لقضيتها  
 العادلة ، ولكفاحها من أجل تحرير البلاد

وفي ختام كلمتي ، فاني أرجو سعادة ، السيد جاستون ثورن ، أن يتقبل تهانتي الصادقة  
 بمناسبة انتخابه كرئيس للجمعية العامة . واني أرجو وفود الدول الأعضاء في منظماتنا ، والحاضرين  
 هنا أن ينقلوا الى شعوبهم تمنياتي بأن تحقق بلادهم الرفاهية والسعادة ، كما أرجوهم أن ينقلوا  
 التهاني والتحيات الحارة ، الى رؤساء دولهم وحكوماتهم ، وأتمنى لهم أن يعيشوا في صحة ونجاح ،  
 وشكرا لكم جميعا للاستماع اليّ .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر لسيادة

الأمير ، رئيس دولة كمبوشيا ، على البيان الهام الذي ألقاه الآن .  
 واني والسكرتير العام ، سوف نصرطح السيد رئيس دولة كمبوشيا ورئيس الجبهة الوطنية  
 المتحدة فيها .

واسمحوا لي أن أطلب من المندوبين البقاء في مقاعدهم ، واستئناف المناقشات بعد خمس  
 دقائق ، بعد أن نكون قد اصطبحنا رئيس الدولة ، لأنه حتى الآن ما زال لدينا ثلاثة متحدثين ،  
 وسوف يتكلمون بعد ظهر اليوم وهم ممثلو قطر ، واكوادور ، وشيلي .

السيد آل ثاني (قطر): سيادة الرئيس ، يطيب لي أن أعبّر عن تهنئتي الحارة

لا انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، مشاركا زملائي التهنئة والتقدير لشخصكم الكريم ولسلفكم القدير الأخ عبد العزيز بوتفليقة ، وللسكرتير العام الدكتور فالد هايم ، وذلك بدافع من الاعتراز والتقدير لكل عطاء يعزز مسيرة الانسان نحو غد أفضل في عالم يسوده أمن وسلام ورخاء للجميع .

وأعرب في نفس الوقت باسم دولة قطر أميرا وحكومة وشعبا ، عن الترحيب البالغ والتهنئة الخاصة للدول التي انضمت مؤخرا الى أسرة المنظمة الدولية ، آخذة مكانها الطبيعي بيننا لتساهم في تحقيق أماننا وأهداف المجتمع الدولي النبيلة .

في دورتنا هذه ، جئنا يدفعنا طموح يغذيه أمل ، طموح في تحقيق انجازات خيـرة ، تترقبها شعوب العالم بلهفة ، آملا في أن تسود روح الوفاق والتعاون ، كوسيلة لحل مشاكل العالم. ولكن بنظرة واقعية وكرصد لما جرى ويجرى في انحاء عديدة من عالمنا ، نرى تناقضا ، ونحس بفارق شاسع بين الأمل والواقع ، فبينما يحدد ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، لها مهمة صيانة السلم والأمن الدوليين ، والعمل على قيام عالم تسوده العدالة والاستقرار ، فاننا نرى كم هي بعيدة هـذه الأهداف والآمال عن التحقيق .

ومن نقطة الانطلاق هذه ، نرى أن هناك قضايا هامة لاقرار السلم العالمي ، وعدة أخطار تتحدى ميثاق الأمم المتحدة ، واردة الشعوب في الأمن والتحرر والاستقلال .

لذا فانه يتبين يا سيادة الرئيس أن لا مجال للحديث عن الانفراج الدولي ، وعن احترام ميثاق الأمم المتحدة ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، دون أن نتعرض في حديثنا لما يجـرى في منطقتنا العربية المهددة بالانفجار ، انفجارها هي ، وانفجار السلم العالمي معها كنتيجة حتمية لتعرضها الدائم للعدوان الصهيوني . وهو عدوان في حقيقته وجوهره عدوان على ميثاق الأمم المتحدة ، وتحد لقراراتها ، ونسف لكل الآمال المعقودة عليها .

و بدون استعراض مجدّد لتفاصيل أزمة الشرق الأوسط وبالذات القضية الفلسطينية وفي مقدمتها قضية مدينة القدس ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، الشعب الذي مازال ، رغم كل قرارات الأمم المتحدة ، غريبا عن أرضه ، محروما من كل حقوقه .

وأود أن أشيد هنا ، بالجهد البالغ الذي تبذله الدول العربية ، في سعيها من أجل سلام عادل ودائم في المنطقة ، متجاوبة مع مجهودات الدول الصديقة ذات النوايا الحسنة ، والتي أعلنت عنها مرارا في كل مؤتمراتها وبياناتها ، من أجل الوصول الى حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ورقم ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) .

وفي هذا المجال ، يهمني أن أؤكد حقيقة تبقى أساسية ، رغم كل محاولات طمسها ، هذه الحقيقة هي أن قضية فلسطين ، أرضا ، وشعبا ، ومصيرا ، هي محور أزمة الشرق الأوسط وجوهرها ، وأن كل محاولة لتسوية أزمة الشرق الأوسط ، دون تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية ، ما هي الا محاولة لتأجيل الانفجار بدلا من القضاء على بواعثه وأسبابه .

ان الدور الأساسي للأمم المتحدة هو المحافظة على السلم والأمن الدوليين . ولكي يظل لهذا الدور الأساسي جدواه ، فان على الأمم المتحدة أن تتخذ من الاجراءات الضرورية ما هو كفيلا يدفع اسرائيل الى احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة ، واستعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، الشعب الذى اعترفتم به ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية ، وقبلتم به مراقبا : هنا : تحت سقف الأمم المتحدة . هذا الشعب مازال يتعرض للابادة ، حتى هذه اللحظة ، داخل الأرض العربية التي احتلتها اسرائيل وخارجها ، سقف الأمم المتحدة تستظل به اسرائيل ، ومن المنطق انها ملزمة باحترام قرارات وقوانين الأمم المتحدة ، لانها قرارات أجمع عليها العالم بأسره ، وفي حالة عدم الاستجابة من قبل اسرائيل فان من المنطق أيضا أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها التي جاءت في الميثاق ، باتخاذ الاجراءات الاقتصادية والديبلوماسية الرادعة ، ضد اسرائيل ، نتيجـة لصلفها وتعنتها .

ان خطر المواجهة العسكرية المتصاعد في الشرق الأوسط يتطلب حزمًا في معالجته ، وهو أمر حدا بدولة قطر الى تأييد قرار الجمعية العامة الصادر في الدورة الماضية بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ، وهو قرار تصر اسرائيل حتى الآن على تجاهله وتجاوزه وتحديه .

كما أيدت قطر ، منذ البداية الاعلان الذي يقضي بجعل المحيط الهندي منطقة سلام ، وهو اعلان لا يقل أهمية لدينا عن الرغبة المعلنة في الحفاظ على أمن الخليج .

وأحب أن أؤكد هنا اهتمام حكومتي البالغ بقضية أمن الخليج ، شأنها في ذلك شأن جميع دول الخليج المجاورة ، لما لهذه القضية من تأثير حيوي ومباشر على حاضر ومستقبل البناء والسلام ، وليس على المستوى الاقليمي فحسب ، وإنما على المستوى العالمي بأسره .

وأنا لنأمل أن تحظى الاقتراحات المتعلقة بالشرق الاوسط ، والمحيط الهندي ، والخليج ، بالاحترام والتفهم الكاملين من قبل الجميع . احترام وتفهم نريدهما في نفس الوقت روحا سائدة تجاه معالجة مشاكل المواد الخام والتنمية ، وانشاء نظام دولي اقتصادي واجتماعي جديد ، مبني على أسس متينة من احترام مبادئ العدل والسيادة المتساوية لجميع الدول ، وحق كل دولة في السيادة التامة والدائمة على ثرواتها الطبيعية ، في ظل تعاون دولي ايجابي وثيق .

وانطلاقا من ايمان قطر بفاعلية وجدوى التعاون الدولي لدفع عجلة التقدم الانساني نحو واقع أفضل فانها تسعى جاهدة ، بتوجيه من سمو أميرها الى بناء قوتها الذاتية ، كجزء من عطية بنساء مشتركة مع دول عربية شقيقة ، مشاركة في نفس الوقت في نشاطات انمائية افريقية واسيوية ودولية ، مؤكدة بهذا ايمانها العميق والجاد بفاعلية تعاون دول العالم في سبيل الانماء والبناء ، ومد يد المساعدة للدول النامية ، وخاصة تلك التي يعاني اقتصادها من ظروف صعبة . كما تحرص دولة قطر على تدعيم علاقاتها بدول العالم الثالث ، وخاصة دول القارة الافريقية ، ومعايشة قضاياها ومشكلاتها ، وتأييد حقوق الشعوب الافريقية المناضلة من اجل حريتها واستقلالها ، لتحقيق لهذه الشعوب آمالها في حياة حرة كريمة .

ان اهتمام الامم المتحدة بمشاريع وخطط التنمية للبلدان المختلفة أمر يبعث على التفاؤل ، ولكن ، وشعورا ، بالمسؤولية الدولية ، فان دولة قطر وهي ترقب بأسى بالغ شعوبا كثيرة يفتك بها المرض والجوع والجهل ، ترى أن هناك واجبا حضاريا وانسانيا يجب أن تلتزم بتنفيذه كل الدول القادرة وخاصة الصناعية المتقدمة تجاه هذه الشعوب . ان الحد الادنى الذي التزمت به الدول الصناعية لم ينفذ من قبل كثير من هذه الدول ، وهو أمر تأمل دولة قطر أن لا يؤجل أو يهمل .

كما أن دولة قطر لتأمل أن تقوم الدول الكبرى ، والدول الصناعية بمجهودات أعظم من أجل إيقاف موجة التضخم ، وتزايد أسعار السلع الصناعية والمواد الغذائية ، وقد يلقي البعض كل اللوم على الدول المنتجة للبتروك كسبب للتضخم . ولكننا ننتظر ممن يلقي اللوم جوابا على تساؤل هام : ألم يكن التضخم موجودا قبل رفع أسعار النفط ؟

ان حكومتنا لتأمل في أن يسفر الحوار - بين الدول المنتجة والمستهلكة للبتروك والدول النامية - الى التوصل الى تفهم واتفاق . اتفاق على موضوعات المواد الاولية والطاقة والتنمية ، كي يصل العالم الى رحاب نظام اقتصادي دولي جديد ، يحافظ على مصالح الجميع ، ويجابه في ايجابية ، سيمنعها التعاون العالمي ، تحديات المستقبل .

لقد عقدت مؤتمرات دولية مختلفة تحت رعاية الامم المتحدة ، تتعلق بالتنمية والفضاء . والا مريهمنا ، كما تعلق اهمية خاصة على نجاح أعمال المؤتمر الدولي الثالث لقانون البحار ، لما سترتب عليه من احكام ونظم دولية جديدة تأمل أن تجيء متماشية مع روح العصر الحديث ، الذي تمثل فيه الدول النامية كثافة سكانية هائلة .

السيد الرئيس ، في كل دورة للامم المتحدة ، تحدد بنا عيون الشعوب وكلها أشواق وآمال لمنجزات ، ليس علينا أن نقررها فحسب ، وانما علينا أن نجسدها التزاما وعملا ، من أجل حرية الانسان ، ورخاء الانسان ، وكرامة الانسان\* .

السيد فالنسيا - رودريغز ( اكوادور ) ( الكلمة بالاسبانية ) : السيد الرئيس ،  
أرجو أن تبلغ رئيس الجمعية العامة ، السيد جاستون ثورن ، تحية حكومة اكوادور ، وكذلك تهنئة حكومتنا الصادقة ، وذلك بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية ، وهو جدير بها ، وجدير برئاسة هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة .

أود أيضا أن اتقدم بالتهنئة للسيد وزير خارجية الجزائر ، السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي تام بطريقة مثالية برئاسة الدورة التاسعة والعشرين ، والدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة .

\* تولى الرئاسة السيد والدرون رامزي (بربادوس) نائب الرئيس

ان تحيات وفد بلادى تمتد أيضا لتشمل البلاد التي قبلت حديثا في الامم المتحدة وهي جمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية ، وجمهورية موزامبيق الشعبية ، فلهم جميعا اتقدم بالترحيب الاخوى . وكذلك اتقدم بالتهنئة لشعب بابوا في غينيا الجديدة ، وذلك بمناسبة حصوله على استقلاله ، وانضمامه قريبا لمنظمتنا .

وبهذه المناسبة ، فان اكوادور تود أن تكرر مرة اخرى تأييدها لبدء عالمية الامم المتحدة ، ذلك التطبيق الذى يسمح للمنظمة بان تقوم بمهامها على اكمل وجه .

ان الامم المتحدة تحتفل بمرور ثلاثين عاما من عمرها . وتعتقد حكومة بلادى أن هذه المناسبة ملائمة ، كي تقدم على دراسة دقيقة ، لما يجب ان تكون عليه منظمتنا . الا ان هذه الدراسة قد تكون ناقصة ، في نفس الوقت ، اذا كانت الدول التي تضمها هذه المنظمة لم تتجه نيتها الى تصحيح اخطاء الماضى .

وفي الثلاثين عاما الاولى للامم المتحدة ، فقد تحولت من منظمة تضم ٥١ دولة ، في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، الى منظمة بها ١٤١ عضوا الان . وخلال هذه الفترة ، فان ابعاد وحجم أنشطة منظمة الامم المتحدة ، قد تغيرت بشكل ملموس ، وهي تعكس بذلك الظروف المتغيرة في هذا العصر ، والمصالح ومشاكل أعضاء المنظمة . ان تزايد عدد السكان بقدر كبير ، ووجود مجموعة من الدول النامية المستقلة ، قد اوجدت نظاما جغرافيا وسياسيا جديدا . وهكذا فان الاسس الاقتصادية والسياسية العالمية قد تغيرت وذلك بطريقة لم يكن من الممكن توقعها في سان فرانسيسكو .



وسعد ثلاثين سنة من الجهود ، ظل هناك شيئان غير معلومين بالنسبة للمستقبل ، وقد عبر السيد الامين العام بحكمة عن هذين الامرين فتساءل : هل يمكن للشعوب ذات السيادة في عالمنا المتكافل ، وفي الظروف الجديدة التي نعيش فيها ان نصل الى اتفاق عام في الرؤى بقدر كاف وان تعبر عن الارادة الجماعية اللازمة ، لكي تطبق بثقة حقيقة المبادئ التي تسعى اليها الامم المتحدة حتي تصبح اداة فعالة للحفاظ على السلام ؟ هل يمكن لهذه الدول ان تزيد من قدرتها لمعالجة المشاكل العالمية التي تتعرض لها جميع الامم ، وهي المشاكل التي لا يمكن ان نحلها بطريقة منعزلة عن طريق الامم ، سواء قام بذلك بلد واحد ، أو مجموعة من البلاد ؟ وليس من شك في انه وفقا لما لاحظته السيد الامين العام ، فان مستقبل الامم المتحدة والبشرية باثرها ، انما يتوقف على الاجابة عن هذين السؤالين .

ان قيمة الامم المتحدة انما هي قيمة واضحة على الصعيد العالمي ، حيث يمكن للشعوب ان تسمع اصواتها هنا ، وان ذلك يعطي قيمة ملائمة لهذه المنظمة فيما يتعلق بالمشاكل المعقدة والحيوية المعاصرة ، وكذلك المشاكل المتعلقة بالأمن والسلام العالميين . هناك مشاكل اقتصادية تحتل مركز الصدارة ، وفي نفس الوقت فانه يتعين على منظمة الامم المتحدة ان تلعب دورا اكثر ايجابية في السعي الى السلام . وليس من شك في اننا سعداء ، ان نرى ان هناك بلادا في حالة صراع ، تجري الحوار والمفاوضات فيما بينها بما يسمح ان تضع حدا للصراعات المسلحة والعداوات ، سواء بالتسويات المباشرة بين الاطراف او بطريق الوساطة من قبل بعض الدول الاخرى . ولكن اذاما نظرنا الى الامم المتحدة فانها ستزيد من فاعليتها اذا ما اتيح لجميع الشعوب ان تحل مشاكلها عن طريق هذه المنظمة ، ولذلك يجب على المنظمة ان تلعب دورا مهيما في حل جميع الصراعات التي لا تتعرض لقيم السلام فحسب ، ولكنها تتعرض ايضا للقيم الدقيقة للتكافل بين الامم . ان دعم النظام القانوني للامم المتحدة ، قد يسمح لها بان تقوم بدورها على اكمل وجه في المحافظة على السلام والامن الدوليين ، وهذا هو القرار الذي تؤمن به حكومتنا . وان هيمفة بعض الدول ، التي تشعر بقوتها ، لا تجد ما يبررها في هذه المنظمة .

ان امنية السلام ، من الامنيات التي نبعت من اعماق مشاعر الامم ، اننا احيانا لا نعترف تماما ماذا نريد ، ولكن نعترف بكل تأكيد ما الذي لا نريده : اننا لانريد الحرب - اي نوع من الحرب -

لا الحرب الوقائية ، او المحلية ، او النووية . ان البشرية في الوقت الحالي انما تشهد وتحقق حضارة فنية ، ولديها الامكانيات والقدرات على التدمير ، وفي نفس الوقت لديها القدرة على حماية الانسان . انه يجب عليها ان تختار طريق السلام ، السلام القائم بصفة خاصة على الحق وعلى العدالة ، ويجب ان تجد القاعدة اللازمة لكي تحرر الشعوب من البؤس ومن المرض ومن الجهل .

لقد شهد العام خلال سلسلة من الاحداث الهامة في مجال السلام والا من الدوليين . ان انتهاء حرب الهند الصينية القاسية ، قد اراح نفوسنا ، وبدأنا عهداً من الهدوء النسبي ، وان وجد بعض التوتر في المناطق الاخرى . ان اكوادور على ثقة من ان هذه الفترة يمكن ان تستخدمها لدراسة امكانية الاحياء ، بطريقة تتماشى مع واقع ومفهوم الامن ، ومفهوم المسؤولية الجماعية للحفاظ على السلام . وليس من شك في ان هذا يمكن ان يمتد بموافقة الامم المتحدة الى دولتي فيتنام ، بقبولهما في عضويتها ، بما يؤكد الموقف الجماعي لهذه الجمعية العامة .

وفيما يتعلق بالموقف السائد في الشرق الاوسط ، فان وفد بلادي ، الاكوادور ، يود ان يعلن هنا عن ارتياحه بعد الاتفاق الذي تم التوصل اليه مؤخراً بين مصر واسرائيل ، فهو يمثل نقطة هامة في الجهود التي تبذل من أجل حل هذه المشكلة . وهناك سنوات طويلة من الصدام والمواجهة ، قد تفجرت في حروب متتالية في هذه المنطقة ، عرضت العالم الى موقف من الخوف والانشغال بما لم يأت بشيء ايجابي في سياسة الوفاق وفي مجال التسوية بطريق التفاهم السلمي . وان حكومة اكوادور تعتقد ان جميع شعوب المنطقة - حيث أن لأمتي علاقات صادقة مع جميع الشعوب - يجب أن تصل الى اتفاق هام لكي تعيش في سلام .

ان اكوادور يؤكد موقفه هنا صراحة ، فهو يرفض ويدين الغزو الاقليمي والحصول على الاراضي بطريق القوة . اننا نرفض استخدام احتلال الاراضي لتهديد الاعداء واجبارهم على التفاوض ، أو رفض التخلي عن هذه الاراضي اذا لم يتم التوصل لبرام اتفاق ، اننا نعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والسيادة الوطنية ، والاستقلال ، واننا نعتبر في نفس الوقت ان دولة اسرائيل التي انشأتها الامم المتحدة ، لها الحق في الوجود . وان حكومة بلادي تأمل ان تجد الاطراف المعنية بهذا الصراع الطريق الى سلام عادل ودائم في اطار الحدود

الامنة والمعترف بها والمضمونة . وذلك فان شعوب هذه المنطقة الكبيرة ، يمكنها ان تقدم مساهمة ذات قيمة كبيرة الى العالم باسره .

ان حكومتي تشعر بالانشغال ايضا بسبب الموقف القائم في كوريا ، فهذه المنطقة يتهددها عدم الامن منذ زمن بعيد ، ونعتقد انه يجب ألا نألوا جهدا في دعم التقارب بطريق التفاوض الصريح والودي بين الاطراف المعنية ، دون أى تدخل خارجي ، حتي يتم التوصل الى اتفاق موفق بالنسبة لجميع افراد شعب كوريا في الجنوب والشمال . وان ذلك يمكن ان يتحقق بايجاد جو دولي من الثقة والتفاهم المتبادلين ، وهو عمل يجب ان تسعى اليه الامم المتحدة ، وان تساهم فيه بأن تلعب دورا مهيمنا متفادية ان تقوم الدول الكبرى بفرض الحلول من جانب واحد . ان هذا الجوسوف يتحقق بالتصالح والتفاهم بين الاطراف المعنية ، ولا يتحقق ابدا بالصدام بينها ، وانها لا يجب أن تكرر اخطاء الحرب الباردة الان .

وفي قبرص ، هناك ضرورة ملحة لكي نتوصل الى اتفاق بالتصالح والتشاور . ان القوة التي ارسلتها الامم المتحدة ، تلعب دورا هاما ان تسهر هذه القوات على الهدوء والقيام بواجبات انسانية في محاولة للتوصل الى اتفاق . ونأمل أن يتحقق بفضل المفاوضات بين الطائفتين في الجزيرة ، بمساعدة السكرتير العام ، تقدم يؤدي الى الهدف وهو وضع أسس لاتفاق يمكن جميع سكان قبرص من العيش معا في سلام ولا يمكن ان يكون هناك ادنى شك ، حول صعوبة وتعقد هذه المشكلة ، ولا في اخلاص قادة الطائفتين في البحث عن ايجاد حل لهذه المشكلة وتوفير السلام مستقبلا تحقيقا لتقدم شعب قبرص . وان اكوادور تأمل بهذا الصدد انه سوف يتم احترام قرار ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) الذي تمت الموافقة عليه اثناء الجمعية العامة الماضية للامم المتحدة .

وخلال الشهور الماضية فقد شهدنا احداثا مشجعة تحققت ، كتفصية الاستعمار في أفريقيا ، وذلك باستثناء أنغولا ، فان جميع الاقاليم المستعمرة سابقا في هذه القارة قد حصلت على الاستقلال ، وذلك عن طريق انتقال السلطة بطريقة منظمة وسلمية ، وفقا للاتفاقيات التي تم التوصل اليها بالاتفاق بين حركات التحرر المعنية وبين حكومة البرتغال .

ومع ذلك فاننا نرى بمزيد من القلق ، انه بالنسبة لانغولا لم يتحقق نفس الشيء ، فأن الانتقال نحو الاستقلال لم يتم بطريقة سلمية ، بل هناك خلافات داخلية ، وهناك اراقة للدماء والاتفاق بين حكومة البرتغال وبين حركات التحرر الثلاث في هذه البلاد قد أنتهك بالتدخل من قبل عناصر خارجية ، يجب ان تكف حتى يتاح للشعب ان يقرر مصيره بنفسه ،

ان وجود نظام حكم الاقلية غير المشروع في روديسيا الذي يرفض ان يطبق قانون الحكم الجماعي للاغلبية ، قد حال دون تحقيق الامنيات المشروعة لشعب زبابوى ، وجميع اعضاء الأمم المتحدة ، الذين يريدون الوصول الى حل عادل لمصلحة الشعب الأصلي في هذه المنطقة ، ويجب أن تبذل الجهود لعقد مؤتمر دستوري ، يمكنه ان يقود عن طريق المفاوضات ، والانتقال المنظم الى حكم الاغلبية .

ان حكومة اكوادور طالما أيدت دائما أمنيات شعب الكومورو للحصول على حقه في تقرير المصير والاستقلال وتأكيد سلامة ووحدة أراضيه . أننا نؤيد القرار الذي تمت الموافقة عليه في المؤتمر الخامس الذي عقده وزراء خارجية دول عدم الانحياز في لима . ونثق بان الاستفتاء الذي سيجرى قريبا من أجل الاستقلال سيحترم وسيوضع موضع التطبيق .

لقد لاحظت حكومتي بمزيد من الارتياح نتائج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وكذلك البيان النهائي الصادر في هلسنكي . وأن حكومتي تعتبر انه خطوة حاسمة نحو تنمية التفاهم ، والتعاون الحقيقي بين مختلف البلاد الموقعة على هذا البيان ، حيث ان من أسسه تأكيد المبادئ التي اكدتها ميثاق الأمم المتحدة دون اللجوء الى القوة . ويتوقع هذا البيان النهائي في هلسنكي ، فان هناك مرحلة جديدة بدأت في أوروبا ، هي مرحلة التفاهم والتعاون ، وكذلك فتح طريق الانفراج ، ولقد تخطينا الآن مراحل التشكك والارتياب والعنف .

ومن بين المشاكل التي تعترض القارة الأمريكية ، هناك مشكلة قناة بنما ، وأن حكومتي تأمل

أن تنتهي قريبا المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية ، وبين بنما ، الى حل سليم . وأن وفد اكوادور يؤكد موقفه الواضح المحدد في هذا الموضوع ، وهو أننا نؤيد صراحة جمهورية بنما الشقيقة في امنيتها المشروعة نحو استعادة سيادتها الكاملة ، وممارسة السيادة الكاملة على ما يطلق عليه منطقة قناة بنما ، وان تتمتع بالسيطرة الكاملة على القناة .

أما بالنسبة لنزع السلاح ، وتنظيم الأسلحة ، فأن هذا من الاهداف الأساسية للأمم المتحدة وبالفعل فان هذا الهدف الأساسي يضمن بقاء العالم على قيد الحياة . وهناك طلبات ملحة بعد أن بلغت الأمم المتحدة ثلاثين عاما ، وبعد ان بدأ العصر النووي ، وهناك اتفاقيات مختلفة ، قد تم التوصل اليها للحد والسيطرة على الأسلحة النووية ، ولكنه لم يتم التوصل حتى الآن للحد أو وقف السباق نحو التسليح النووي الجارى حاليا ، وكذلك بالنسبة للأسلحة التقليدية . ان خطر انتشار الأسلحة النووية قائم ، بل انه قد زاد حدة ، واصبحت الأسلحة معقدة وقاتلة ، والسباق نحو التقنيات في الأسلحة ستؤدي الى امكانيات رهيبية .

أن المؤتمر المكلف بدراسة الاتفاقية حول خطر انتشار الاسلحة النووية في جنيف ، قد أوضح مدى الصعاب في التوفيق بين سياسات الدول في هذا المجال ، سواء كانت هذه الدول مزودة أو غير مزودة بالاسلحة النووية . واننا لسعداء حقا من ان هناك دولا جديدة قد انضمت الى هذه المعاهدة ، واصبح عدد الدول الموقعة عليها أكثر من تسعين دولة .

وان وفد بلادي يسمح لنفسه ان يتوجه بنداء لمؤتمر نزع السلاح ، لاعطاء الاولوية لمواصلة المفاوضات للتوصل الى اتفاقية فعالة للحد من انتاج وتخزين جميع الاسلحة الكيماوية ، واننا نطالب بتد مير جميع الاسلحة الكيماوية الموجودة فعلا .

ونطالب ايضا بوقف التجارب النووية بحيث تخدم مصالح البشرية العليا ، وهذه خطوة هامة نحو مراقبة انتشار الاسلحة النووية والتخفيف من حدة القلق العميق الذي يهدد مستقبل الاجيال الحالية والمقبلة .

ونتوجه بنداء خاص الى الاتحاد السوفيتي لتأييد البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقية حظر انتشار الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، واننا ننظر بعين التعاطف الى هذه المعاهدة التي بدأ تطبيقها بالنسبة للمملكة المتحدة سنة ١٩٦٩ ، والولايات المتحدة سنة ١٩٧١ وكان من

الواجب ان يبدأ تطبيقها ايضا في فرنسا والصين في العام الماضي . وان اكوادور ليعرب عن هذا الطلب ثقة منه ، بان هذا التعاون بين الدول المزودة بالاسلحة النووية ، ضروري لاعطاء مزيد من الفاعلية لأية معاهدة تنظم مناطق خالية من الاسلحة النووية ، هذا التعاون يجب ان يترجم عمليا بتعهدات ملزمة يتم التوصل اليها دوليا .

وان وفد بلادي يعتقد ان الأمم المتحدة يتعين عليها ان تتحدث بصراحة ووضوح في حالة انتهاك حقوق الانسان كلما ارتكبت اعمال ابادة جماعية ، سواء أكان ذلك على شكل تعذيب أو على شكل تضحيات غير ضرورية بالارواح ، وكلما تم تشريد بعض الافراد ، ووجد الظلم والقمع . ان حقوق الانسان مثل جميع عناصر العدل تعتبر وحدة لا يمكن ان تتجزأ ، وای انتهاك لها يجب ان تدينه الأمم المتحدة ، وان الحكومات والشعوب في منظماتنا يجب ان توحد جهودها للتغلب على هذا الموقف . ان حكومة اكوادور تهدي اهتماما خاصا بحماية واحترام حقوق الانسان ، وكذلك بالمحافل الدولية التي تنظم الحياة والعلاقات الدولية .

ان أي شكل من اشكال التفرقة العنصرية يتعارض مع المبادئ الاساسية لحقوق الانسان وهي أمور لا تتمشي مع هذا العصر ، في القرن العشرين ، فبينما يبحث العالم في رفع مستوى المجتمع الدولي فان هذا لا يتناسب مع التمسك بالتفرقة بين حقوق الانسان . ويجب ان نحكم ضمير العالم . وستؤيد حكومة بلادي دائما أية اجراءات تتخذها الجمعية العامة ، ومجلس الأمن لانهاء هذه الاوضاع الخطرة ، كلما ارتكبت مثل هذه الافعال المشينة ، وكلما نشأ خطر قيام مثل هذه الافعال . لقد كانت حكومة بلادي من أول البلاد التي وقعت على اتفاقية ادانة جريمة الفصل العنصري .

ومن المشاكل الخطيرة التي تواجه منطقة جنوب افريقيا ، الاصرار على تطبيق الفصل العنصري الذي يتعارض مع مبادئ واهداف الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ومع اهداف الأمم المتحدة . وان المجتمع الدولي ، والامم المتحدة ، بصفة خاصة ، عليهما الالتزام بان يستمرا ويمضيا قدما دون توقف في جهودهما لاقناع حكومة جنوب افريقيا بالتخلي عن السياسة المشينة للفصل العنصري . ان حكومة بلادي لتعتبر انه من المفضل ، ونحن نحتفل بالذكرى الثلاثين للأمم المتحدة ان ندخل بعض التعديلات المفيدة ، والمفروض ان تكون المنظمة قادرة على التحسن طبقا لتطورات العصر ،

حيث ان الاوضاع التي كانت قائمة في سنة ١٩٤٥ لم تعد قائمة ، ولذلك يجب ان تعدل الميثاق وأن نراجعته حتى نأخذ في اعتبارنا الاوضاع الحالية ، وحيث تصبح المنظمة اكثر ديناميكية وتعكس امنيات جميع الشعوب ، وبصفة خاصة تلك الشعوب التي لم تكن في عام ١٩٤٥ قادرة على ان تسمع أصواتها في هذه المنظمة .

وليس من شك في أن التعديلات أو التغييرات التي يمكن أن ندخلها على هذه المنظمة يجب أن تهدف إلى دعم التنظيم السياسي لها ، ويجب أن تجد ما يبررها ، إذا كانت حقا ، تدعم هذه المنظمة على الصعيد الأخلاقي ، وإذا كانت تنطوي على ضمانات أكبر لسلام وأمن العالم . ولذلك فإن حكومة بلادي سوف تؤيد أية مبادرة ملموسة ، وواقعية تهدف إلى تطوير منظمة الأمم المتحدة ، وذلك في ظل احترام المبادئ والأهداف التي تعتمد عليها منظماتنا .

وان اكوادور انما تقدم مساهمة فعالة في الجهود الدولية التي تهدف إلى ايجاد النظام القانوني العادل في مجال المحيطات والبحار . ان حكومة بلادي كانت من الرواد في تنمية قانون البحار الجديد . واننا لم نفقد أبدا اهتمامنا بضرورة دعم السلام الدولي لدعم أمننا وحتى يمكننا أن نستغل الموارد الطبيعية للبحار بما يسمح بخدمة مصالح الشعب . ولذلك فاننا نعرب عن ارتياحنا البالغ للتطورات التي طرأت في هذا المجال ، وذلك بفضل الجهود وكفاح الدول الأمريكية في جنوب الباسفيكي والبلاد المجاورة الأخرى . ولا يمكن أن نتحدث عن قانون البحار دون أن نشير إلى مسافة المائتي ميل ، كحد أقصى ، والتي تنطوي على مغز عالى خاص .

ان قانون البحار الجديد ، يجب أن يعتمد على توازن بين حقوق البلاد ، وبين حقوق ومصالح المجتمع الدولي ، ويجب أن تمارس الدول الساحلية سيادتها على البحار إلى مسافة مائتي ميل ، على أن لا يتم ذلك بطريقة تعسفية ، وبما يتعارض والمصالح العامة . واننا لا يجب أن نخفي الرغبات التي تسيطر على بعض البلاد للمهيمنة والسعي لاستخدام البحار كما يتراعى لها ، وينبغي أن نبحث عن تفهم أفضل ، وعن توازن بين المصالح السلمية للأمم وبين السيادة .

ان التعاون الدولي أصبح الآن أكثر ضرورة منه في أى وقت مضى في هذا العالم ، حيث ازداد التكامل بين الأمم وضوحا . ان اجراءات المحافظة على الموارد المتجددة ، والوقاية ، والقضاء على التلوث وتشجيع البحث العلمي ، كلها بنود من قانون البحار ، يجب أن نتوصل إلى حلول حقيقية بشأنها ، بحيث نزيد من التعاون الدولي في هذا المجال .

اننا نلاحظ مواقف بعض البلاد التي تستوحي موقفها من هدف واحد وهو الحفاظ والابقاء على نظام الاستغلال ، وذلك تحت ستار ادعاء حرية البحار ، بما لا يخدم الا مصالح بعض البلاد البحرية فحسب . ونظرا لأن هذه البلاد ستواجه رد فعل شعوب غالبية البلاد النامية ، فقد اضطرت للاعتراف بضرورة ادخال بعض التعديلات في قانون البحار على الرغم من انها في ذات



الوقت قد لجأت الى بعض المناورات التي تهدف أساسا الى الغاء أى طابع ملموس للبنسود القانونية الحالية . ولذلك فان البلاد النامية قد قالت بحق ، بأن سيادة البلاد المطلقة على الساحل ، على مسافة لا تقل عن مائتي ميل ، لا يجب أن تخلو من مضمونها الملموس ، بل يجب أن تشكل ضمانا فعالا لتطبيق نظام لاستخدام موارد البحار بما يخدم مصالح هذه الشعوب .

وان تجربة بلادى في هذا المجال قد أدت بنا الى الاعتقاد بأن الضمان الفعال الوحيد ، الذى يمكنه أن يحقق فعالية واحترام هذه الحقوق على البحار يكمن في اعلان سيادتها وولايتها على مسافة تصل الى مائتي ميل . وفي المياه الاقليمية التي تخضع لسيادة اكوادور ، ولمدة نحو خمس سنوات ، فقد كان هناك تعايش سلمي ، وتعاون منسق بين حقوقها الوطنية وبين احترام مصالح مختلف الدول .

هناك جانب أساسي آخر يجب أن يتحدد أثناء المؤتمر المقبل لقانون البحار ، وهو المتعلق بقاع البحار والمحيطات خارج نطاق الولاية القومية ، ولا يمكن أن يوجد نظام صالح لقاع البحار والمحيطات ، الذى أعلن أنه تراث تملكه البشرية ، مالم يوجد جهاز ادارى دولي يعمل لصالح جميع الشعوب . ان الموراتوريوم الذى أعلنته الجمعية العامة ، وأكدته مؤتمر قانون البحار ، وهو بيان يهدف الى تفادى استغلال البلاد القادرة اقتصاديا لموارد قاع البحار بما يخدم مصالحها فقط ، وانفرادها بهذا الاستغلال لحسابها الخاص مازال نافذ المفعول . ان التكنولوجيا لا تعطي حقا للسيطرة على البحار ، بل يجب أن تكون أداة تخدم تقدم الجميع ، ويجب على الدول المتمتعة بدرجة متقدمة من التكنولوجيا ، أن تتقاسمها مع البلاد الأخرى . وان اكوادور تكرر وجهة نظرها فيما يتعلق بضرورة تطبيق هذا المبدأ .

وانا كان مؤتمر قانون البحار سوف يواجه مهامه وأعماله بواقعية وبمناقشات جادة نحو ايجاد تشريع جديد ، فاننا نعتقد أنه سينجح . وان بلادى ستواصل تعاونها الصادق والمخلص .

وانا ما تحدثنا عن التنمية الاقتصادية ، فكثيرا ما يتكرر القول بأن هذا التقدم الاقتصادى لا يجب أن يخدم الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يسمح للانسان بأن يتمتع بالرفاهية المادية فحسب ، وانما يجب أيضا أن يضمن للانسان طريقة لكي يحقق ذاته كعضو في المجتمع تحميه الحريات الأساسية . وفي العالم الحالي ، وهو عالم يخضع للعلاقات المتشابكة الملحة في كافة

مجالات النشاطات الانسانية ، وبصفة خاصة في المجال الاقتصادي ، فان هذا الهدف الذي نود تحقيقه لا يمكن أن يتحقق الا بموجب التعاون الدولي الحقيقي .

ان الاستراتيجية الدولية من أجل التنمية الاقتصادية العالمية ، تأخذ في اعتبارها هذه الأهداف ، وذلك في القرارات التي اتخذت من أجل العقد الثاني للتنمية . ومع ذلك ، فان حكومة اكوادور انما تشعر ببعض القلق الناشئ عن بحث وتقييم النتائج التي تمت بتطبيق هذه الاستراتيجية . ان هذه النتائج لتؤكد مرة أخرى التقدم القليل ، ان لم يكن الركود ، في عملية التنمية الاقتصادية لبلاد العالم الثالث . ذلك انه لم يتحقق أى هدف من الأهداف المحددة للاستراتيجية . وان كانت البلاد النامية قد حققت تقدماً جزئياً ، وفقاً لبعض المؤشرات الاقتصادية المنعزلة ، فان ذلك يرجع الى الجهود الوطنية لا الى التعاون الدولي في خدمة ومصالح البلاد الفقيرة .

ان اكوادور وفقاً للسياسة التي ينتهجها ، انما يؤكد المبدأ المتعلق بالسيادة الكاملة والمطلقة لأية دولة على مواردها الطبيعية ، وان ذلك ليشكل الحق الذي لا يمكن انكاره أو المساس به ، والذي يعترف به المجتمع الدولي ، ومنه ينبع حق البلاد النامية في امتلاك مواردها الطبيعية ، واكتشافها واستغلالها وتصنيعها وتسويقها وفقاً لمصالحها الخاصة .

ومن جهة أخرى فان اكوادور ، وكذلك بعض البلاد النامية الأخرى ، رغبة منها في المحافظة على تراثها ، تعتبر أن التكافل في هذا المجال يجب أن ينطلق بالضرورة من ارضاء المصالح والاحتياجات الشخصية ، وكذلك من شروط التسويق والتصنيع والتبادل التجاري وفقاً لما يضمن التنمية التي تحتاجها تلك الشعوب .

ان مشاركة البلاد النامية في التجارة العالمية ، انما يزداد ضعفاً من يوم لآخر ، وقد تدهورت تدريجياً ، على الأخص بسبب الحواجز التي تفرضها البلاد المتقدمة . وان البلاد النامية تدرك حدودها فيما يتعلق بالتنوع البسيط لمنتجاتها التصديرية ، التي تتمثل أساساً في السلع الأولية . ان ذلك يدعونا الى أن نلاحظ باهتمام كبير ان منتجاتنا لا تواصل التدهور في مجال الأسعار أمام ارتفاع تكاليف السلع الوسيطة ورأس مال الدول الصناعية فحسب ، بل أكثر من ذلك فان صادرات الدول النامية انما تخضع لسياسة التفرقة والقهر ، بما يؤدي الى الحد من مساهمة العالم الثالث في سياسة التجارة الدولية .

ومن بين هذه السياسات نجد اليوم أن هناك قانون التجارة الخارجية في الولايات المتحدة ، وأن بلادى تعاني ، بموجب هذا القانون ، من اجراءات تمييزية ، لأنها تدافع عن مواردها الطبيعية . ولهذا فان اكوادور قد أعلن ، وقد يكرر ذلك ، أنه لا يمكن أن يتم الحوار تحت مثل هذا التهديد .

ان اكوادور يعتبر أنه من الحلول الممكنة ، التي تسمح بالقضاء على اختلال التوازن الحالي في موازين المدفوعات ، للبلاد النامية حاليا ، حل يكمن في ارادة البلاد المتقدمة في أن تطبق سياسة عادلة ومتوازنة في أسعار السلع التي تصدرها للبلاد النامية ، وكذلك فيما يتعلق بمواجهة أسعار المواد الخام ، التي تصدرها بعض البلاد النامية . وهناك ضرورة ملحة لضمان اسواقا ثابتة لبضائع الدول النامية ، وان تخفيض الرسوم الجمركية ، أو ترفعها وبهذه الطريقة تزال كافة القيود التجارية .

ان الاشتراك الحقيقي من قبل البلاد النامية ، في تسيير وادارة الشؤون النقدية الدولية ، قد أصبح الآن شكليا فقط ، وان بلادى بدافع من الضرورة المالية ، ترجع الى نقص مواردها ، انما تحتاج ، وبضرورة ملحة ، الى مزيد من المساهمة من قبل البلاد التي تتمتع بفائض نقدي ، والسبب تطبيق نظام السحب الخاص الذي ينظمه صندوق النقد الدولي طبقا لاحتياجات التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لكل بلد بغض النظر عن قيمة مساهمة كل بلد في هذا الصندوق ، كما يجب أن يضمن تقدمها الاقتصادي .

وفي تقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي ، من بين ماورد فيه أن هناك ، خلف الاحصائيات ، حقيقة مريرة تتمثل في زيادة الجموع ، والبطؤ ، في مختلف أنحاء العالم ، وان ذلك يكشف عن مدى الخطورة المؤكدة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، التي تتمثل في توزيع غير عادل للدخل ، وفي المستوى الرهيب للبطالة ، وفي ارتفاع نسب الوفيات بشكل مزعج ، وكذلك انخفاض نسبة التعليم ، وسوء الصحة بصفة عامة . وبكل أسف ، فان ذلك قاسم مشترك بين جميع شعوب العالم الثالث ، وبصفة خاصة في كثير من بلاد القارة الامريكية أيضا . وبالتالي فان التعاون والمساهمة المتبادلة ، قد تقلل من حدة هذه الآفات ، لان هذه مهام تدعو الى ضرورة التعاون الدولي ، لمساعدة البلاد النامية .

ودون شك لا يمكننا أن نطبق اليوم ، في هذا العصر ، نفس الاجراءات التي كانت تطبق في الماضي . ان تطور العالم انما ينطوى على احتمالات مقبلة مختلفة ، ومن الخطأ أن نتوقع أن تزايد الادخار القومي ، وزيادة رؤوس الأموال الوطنية ، يمكنها أن تدفع نظام التنمية الاقتصادية في كل بلد تحقيقا لتحسين ميزان المدفوعات والتقدم بصفة عامة ، لأن معنى ذلك أن نؤجل حل المشاكل الاجتماعية مما يزيد من الاضطراب والتوتر الداخلي . وبالتالي فانه من الأفضل ، أن ننتهج فلسفة اجتماعية جديدة ، تسمح لمجتمعاتنا بأن تخرج من هذا التخلف الذي نحزن له . ان اكوادور يعتقد بالتالي ، أنه من الضروري على المجتمع الدولي ، وعلى كل بلد على حدة ، أن يسرع في عملية انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بما يؤدي الى اعاد اتفاقيات وفقا لما تحتاجه البلاد في الوقت الحالي ، وبما يخدم المستقبل . ان ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وكذلك نتائج الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، يجب أن تشكل الأسس الضرورية لهذه العملية .

السيد كارفاجال (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : ان شيلي تحضر هذه الدورة

الثلاثين للجمعية العامة ، بنفس روح التعاون التي استلهمت منها سلوكها في المسائل المتعلقة بالسياسة الدولية ، وان رغبتها الأكيدة ، هي أن تقوى العلاقات الودية مع كافة الدول ، العلاقات القائمة على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية ، والحفاظ على مبدأ الاحترام المتبادل . وان أهم رغبة لديها ، أن تعمل من أجل التقدم الاجتماعي ، والاقتصادى ، ومن أجل اقامة الظروف التي تجعل من الممكن تحقيق السلام والأمن الدوليين .

ان شيلي ، وهي احدى الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة ، والتي تعاونت بنشاط لاعداد الوثيقة ، التي أدت الى مولد الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو ، تكرر الآن تمسكها الشديد بمبادئ وأهداف منظمنا ، ولكل من النصوص المتضمنة في الميثاق . وان شيلي مازالت ترى في هذه الوثيقة الضمان الأساسي للحفاظ على السلام والأمن الدوليين في عالم اليوم حيث نجد أنه بالرغم من التقدم التكنولوجي المذهل ، فان الفقر والجوع والتخلف ، ازداد وبشكل واضح وبالرغم من البيانات المهدئة ، والتي تعلنها الدول الكبرى ، فانه يجرى حشد أسلحة فتاكة قادرة على الدمار الشامل للبشرية خلال دقائق . ان هذه المرحلة التي تشوبها المتناقضات والتي كما قال أحد الساسة الامريكيين ، " تمثل فرصة لم يسبق لها مثيل ، واخطارا لا يوجد ما يماثلها " .

وتحت ظل ما يسمى بالوفاق ، فان الامبريالية الاجتماعية مازالت تستغل التهديد بالحرب النووية ، للحصول على تنازلات من القوى المحبة للسلام ، ومازالت تعطي تأييدها للحركات التخريبية ، وللعنف الارهابي الذي يستهدف كل منهما ارباب الدول الصغيرة ، والمتوسطة . نحن بطبيعة الحال ، لانعارض أهداف ما يسمى بالوفاق الدولي ، ولكننا نشعر بالقلق ، لان الشكل الذي اتخذه هذا الوفاق ، لا يمكن الا أن يكون مجرد مخدر يخفي عن الشعب الحقائق الواقعة التي نعيشها اليوم .

لذلك لا ينبغي أن يدهش المرء ، اذا كانت هناك دولة مثل شيلي ، تسعى بحماس من أجل اعطاء فاعلية أكبر للأجهزة الاقليمية ، وللمعاهدات التي تقوم على المعونة المتبادلة ، وهذا ما فعلته الدول الامريكية منذ وقت قصير في سان جوز بكوستاريكا .

كذلك نحن نشعر بالقلق ازاء الاستقطاب المتزايد للجمعية العامة وهي هيئة لم تخلق باعتبارها منصة للمواجهات الايديولوجية ، بل خلقت لكي تكون أداة لدعم التعاون الدولي .

وبكل اخلاص ، فانني أعبر عن قلقي لهذا الاتجاه الخطير ، الذي يهدد حتى مستقبل هذه المنظمة . ان الدول الصغيرة ، والدول ذات السيادة مثل شيلي ، وضعت كل ثقتها في هذه المنظمة . لذلك فانه ينبغي علينا أن نعمل على ألا نخيب آمال هذه الدول في هذه المنظمة ، ان المسؤولية تقع على الدول الأعضاء ذاتها ، وانني أناشدها هنا بأن تعيد الى المنظمة العالمية ، الدور الصادق الذي أعطى لها بموجب المبادئ والأهداف الواردة في ميثاقها ، والى الأجهزة التي خلقت من أجل تحقيق هذه الأهداف .

أود أن أشير الآن الى بعض البنود المحددة في جدول أعمال دورتنا الحالية ، وسوف أحدد بصفة عامة موقف شيلي تجاه هذه البنود .

ان حكومتي تشعر بأن مشكلة الشرق الأوسط ، ينبغي أن تجد حلاً يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما مع القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، والقرار ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) اللذين وافق عليهما مجلس الأمن وهما يتضمنان ثلاثة عناصر رئيسية تستهدف التوصل الى الحل المرغوب فيه أولاً ، انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة ، وهو أمر لاغنى عنه ، ومن الضروري أن نجد حلاً عادلاً ، في اطار أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لمشكلة الشعب الفلسطيني وأن نعتزف بحق هذا الشعب في تقرير مصيره وفي السيادة الوطنية ، أو بعبارة أخرى حقه في أن يكون له وطن مرة أخرى ، وأخيراً التعهد باحترام سلامة الأراضي ، والاستقلال السياسي لجميع دول هذه المنطقة ، وكل هذه العناصر تؤثر على بعضها البعض ، وهي تشكل كلاً لا يتجزأ لمناقشة هذه القضية ، اذا كنا نهدف الى التوصل الى حل دائم وعادل . ونحن نعتزف بأن هذه المهمة ليست بالسهلة ، وليس من اليسير تحقيق هذه العناصر الثلاثة معا ، ولكن الأمر ليس مستحيلاً .

لذلك فنحن نرحب بالاتفاقيات التي تمت أخيراً بشأن فصل القوات العسكرية في سيناء ، باعتبار أن ذلك خطوة أولى نحو التوصل الى حل نهائي لجميع دول المنطقة ، بالنسبة لمشكلة تهدد أمنها وسلامها .

ان حكومتي قد أيدت دائماً مبدأ العالمية في عضوية المنظمة الدولية . وتمشيا مع هذه الفلسفة ، فقد صوتنا في صالح انضمام الأعضاء الجدد الذين تتوافر فيهم المتطلبات المنصوص عليها في المادة الرابعة من الميثاق .

ونحن نود أن نرحب بالدول الأعضاء الثلاثة الجدد التي انضمت الى هذه المنظمة ، وهي جمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية موزامبيق الشعبية ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب . ونحن نأمل بصدق أن تتمكن هذه الدول من تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية السلمية .

ان انضمام هذه الدول الثلاثة ، يعتبر علامة هامة في سياسة تصفية الاستعمار التي تتبناها الأمم المتحدة ، ان شيلي كعضو في لجنة ال ٢٤ ، يسرها أن تشهد نجاح هذه السياسة ، التي تؤكد مرة أخرى ، تأييدنا الحماسي لها . ولكن بالرغم من ذلك ، فنحن ندرك أنه في القارة الأفريقية بصفة خاصة ، فانه مازالت هناك مناطق تعاني من الاستعمار ، وتتطلب حلا عادلا . وفي هذا الشأن نود أن نعرب عن تضامننا مع الموقف الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية ، فيما يتعلق بهذه المشكلات .

وبروح من الأخوة والتعايش السلمي التي تحتذيها شيلي في سياستها الدولية قامت في بداية شهر أيلول / سبتمبر من هذا العام بدعوة دول مجموعة الأندين الدولية لاجراء دراسة مشتركة حول أفضل الطرق للحد من الانفاق العسكري ، ولتوجيه الأموال التي تتوافر نتيجة لذلك ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا . وان الاجتماع الذي عقد في سنتياجو ، باعتباره استمرار للاجتماع الذي عقد في ليمما ، شهد تقدما ملموسا في هذا المجال . وان الموضوعات التي ستدرس في المستقبل القريب قد حددت بمزيد من التفصيل ، بينما أعطى شكل محدد بالنسبة الى وسائل التوصل الى اتفاق عام بشأن هذا الموضوع انهام ، وقد كان هناك اتفاق في الرأي على أن دول أمريكا اللاتينية الأخرى ، ينبغي أن تدعى للمشاركة في الاجتماعات المقبلة .

وأثناء المؤتمر الذي عقد في شيلي ، فان حكومتي قدمت للدول الخمس الأخرى المشاركة فيه مشروع معاهدة يستهدف دعم السلام ، اذا تم قبوله فانه سوف يظل مفتوحا للتوقيع من قبل كافة الدول الأعضاء بمنظمة الدول الأمريكية .

لقد قمنا بهذه المبادرة كي يتدعم في منطقة الأندين مناخ ، من الأمن والسلم ، يجعل من الممكن التوصل الى اتفاق خاص بالحد من الأسلحة ، وان العنصر الهام الجديد في مشروع المعاهدة هذه ، هو أنه انطلاقا من الأنواع المختلفة للعدوان الواردة في القرار ٣٣١ (د - ٢٩) قد اعطى صفة تعاقدية مهيبية للالتزام الخاص بعدم ارتكاب الأفعال المنصوص عليها في هذا القرار .

وانني آمل أن دول أمريكا اللاتينية ، سوف تحقق تقدما سريعا نحو الحد من الأسلحة وستصبح في موقف يسمح لها بأن تقدم للعالم مثلا يحتذى في هذا الشأن . وعلى نفس هذا المنوال فان حكومتي قد أعطت تأييدها الكامل ، وموافقتها التامة للقرار ٣٢٥٥ ب ( د - ٢٩ ) الذي اتخذ في الدورة الماضية ، فيما يتعلق بتحريم استخدام الأسلحة الحارقة . لذلك فانه يسرني أن أعلن أن شيلي ، في الوقت المناسب ، سوف تقوم بالتصديق على الاتفاقية الخاصة بتحريم الأسلحة البكتريولوجية والسامة .

ان شيلي طرف في معاهدة أنتركتكا ، والمعاهدة الخاصة بتحريم الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . ونحن نوافق على اقامة مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية ، ونرحب بصفة خاصة بالمبادرة التي قامت بها فيجي ونيوزيلندا بالتقدم باقتراح لخلق منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب الباسفيك ، وان اهتمامنا بهذا المحيط هو اهتمام حيوي . ان لدى بلادنا ساحلا طويلا ، ونحن نحفظ بعلاقات مختلفة مع معظم الدول الساحلية الواقعة على هذا البحر العظيم .

ويسرني أن أشير في هذا الصدد الى أنه في شباط/ فبراير الماضي فان رئيسي بوليفيا وشيلي ، قد قررا بحرية وبتلقائية ، أن يعيدا العلاقات الدبلوماسية التي قطعت منذ ١٢ عاما وأن تبادل السفراء قد جعل من الممكن اقامة حوار مباشر بين البلدين حتى يمكن تحقيق أمان شعبي ، ومن بينها أمان بوليفيا في أن تجد لها منفذا على البحر ، يكمل التسهيلات الخاصة بحرية المرور التي تتمتع بها في الوقت الحالي .

ان المشكلات معقدة ، وهي تتطلب دراسة عميقة تتم في مناخ هادئ ، وتجعل من الممكن التفكير في حلول مرغوبة من جميع الأطراف ، وتسهل التنمية الاقتصادية في كلا البلدين . ونحن نؤمن بأن النية الطيبة المتوافرة لدى حكومتي شيلي وبوليفيا ، تساعدنا على الوصول الى اتفاقات نهائية وواقعية .



ان المؤتمر الثالث الخاص بقانون البحار ، قد دخل مرحلة حاسمة الآن ، بعد أن تم اعداد نص موحد سوف يكون أساسا للمفاوضات ، التي ينبغي أن تنتهي في عام ١٩٧٦ ، بالموافقة على معاهدة ، تستهدف وضع قواعد خاصة باستخدام البحار والمحيطات . ان وفد شيلي - وهي دولة بحرية بطبيعتها - الذي عالج هذا الموضوع بنشاط منذ البداية في لجنة قاع البحار ، قد حاول ، بلا كلل ، أن يعطي دفعة جديدة للمفاوضات الدولية في هذا الشأن ، وقد أيد صياغة هذه الوثيقة الأساسية التي جعلت من الممكن بالنسبة لنا أن نتطلع الى التوصل لنتائج مرضية .

ان النص الموحد يتضمن مفهومين قانونيين أساسيين يشكلان محورا للتوصل الى حل دولي ، وهما نظرية المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تمتد لمسافة مائتي ميل ، ونظرية النظام الدولي لقاع البحار كتعبير عن المفهوم الخاص " بالتراث الانساني المشترك " .

ان التأييد العام الذي أعطى لمفهوم منطقة الاختصاص المحلي التي تنتهي بمائتي ميل ، والتي لها مضمون اقتصادي أساسا ، يعتبر من دواعي ارتياح شيلي ، التي كانت أول دولة نادت منذ ٢٨ عاما بتحديد هذا البعد للولاية القومية .

ان المنطقة الاقتصادية سوف تسمح للدول الأقل تقدما بأن تطور مصادرها الساحلية لمصلحة ومنفعة شعوبها - ان هذه تجربة قمنا بها بنجاح مع اكوادور وبيرو ، وقد وقعنا معهم الاتفاقية الخاصة بجنوب الباسيفيك . ان النظام الدولي الخاص بقاع البحار والمحيطات سوف يسمح بالاستغلال الاقتصادي لهذه الحدود الجديدة لمصلحة البشرية جمعاء ، ولا سيما لهؤلاء الذين مازالوا في طريق التنمية .

ومن الواضح ان الوثيقة الأساسية في حاجة الى تحسينات هامة ، وانني أشعر أن المفاوضات سوف تنتهي بالنجاح .

أود الآن أن أشير الى الاتهامات الخاصة بانتهاك حقوق الانسان التي وجهت الى شيلي في كثير من المؤتمرات والمحافل الدولية ، ومن هذه المنظمة ذاتها . ان هناك حملة أنفق عليها الكثير ، وأستخدمت فيها مختلف الوسائل ، تستهدف توجيه الانتباه العالمي ، لدولة معينة ، لمجرد أنها الحققت الهزيمة بأيد يولوجية كانت تدعي لنفسها أنها تقدمية ، ولكنها في الواقع قادت البلاد الى حافة الهلاك .

وبالرغم من أنه في العام الماضي أعلن البابا بول السادس أنه : " لا توجد اليوم أية دولة ، لا تحمل وزر انتهاك حقوق الانسان " . ليس هدفي أن أستعيد هنا القضايا والمعلومات التي نقرأ عنها يوماً بعد يوم ، والخاصة بالقبض على الوطنيين والمحاكمات السياسية ، والاعتقال ، وقمع الحريات العامة ، في كثير من البلاد .

ولكن من واجبي ، أن أبين لكم ، أنه طالما تغفل المنظمات الدولية الطبيعة العالمية لحقوق الانسان ، وتسعى لاصدار الأحكام على بعض الدول ، بينما في الوقت ذاته تسمح للآخرين بارتكاب نفس المخالفات ، فلن يمكنها أن تتوقع أن تكون لاتفاقيات أية قيمة حقيقية أو احترام ، لاسيما عندما يكون هؤلاء الذين يدخلون في مثل هذه الاتفاقيات أو يطالبون بها ، حكومات حافظت لمدة طويلة على نظم تقوم على الاضطهاد وتهدر بمقتضاها كافة حقوق الانسان .

ان شيلي مازالت تعيش تحت نظام قانوني للطوارئ ، وذلك ليس نتيجة لفسادنا أو رغباتنا فقط ، بل نتيجة للنظام السياسي السابق الذي كان يهدف الى فرض نظام دكتاتوري على البلاد . ان هذا ، هو الدفاع الطبيعي الذي تقوم به لمنع الأعمال الارهابية التي توجه يوماً بعد يوم من الخارج .

والحقيقة هي أننا نجد في أعظم الديمقراطيات أن الارهاب والحركات المتطرفة ، قد أوجدت ظاهرة جديدة نجد فيها أن الاجراءات العقابية التقليدية غير ذات جدوى . وفي هذا العالم ، الذي لا يتردد فيه البعض عن ارتكاب جرائم ، مثل اختطاف أو قتل الضحايا الأبرياء ، والذي تجرى فيه محاولات لاعتقال رئيس جمهورية عظيم عرف بطيبته ، فمن التناقض أن نسمع أصواتا عالية ، تعبر عن قلقها على حياة المجرمين ، أكثر من قلقها على حياة الضحية .

وفي مواجهة هذه الجبهة ، فاما أن يدافع المجتمع عن نفسه ضد هذا الهجوم الدموي القاسي ، واما أن يموت . اننا نجد في مواجهة هذه المشكلة ، في كثير من المناطق ، أن هناك تشريعات دفاعية ، أو وقائية ، تقيد الى حد ما ، الحرية التقليدية ، والضمانات القانونية .

ان هذا النظام القانوني للطوارئ ليس من صنع الحكومة الحالية لشيلي ، بل انه نتيجة لتطبيق المعايير الدستورية التي كانت موجودة لعدة سنوات . ان هذا النظام لا يسمح بالأعمال التعسفية ، بل على النقيض من ذلك ، فهو يوفر الضمانات للأشخاص الذين يطبق عليهم لاسباب

تتعلق بالأمن العام . وبالرغم من أن ممارسة بعض الحقوق قد توقفت ، إلا أنه لا يوجد أى انتهاك لحقوق الانسان . ان هذا الاتهام قد وجه لنا بشكل غير عادل وظالم ، وانني أرفضه رفضاً قاطعاً . ان محاكم العدل تعمل بمنتهى الاستقلال عن الجهاز التنفيذي ، ودون أى تدخل منه . وقد بدأ تخفيف القيود التي ينطوى عليها نظام الطوارئ . وقد قبلت الأغلبية الساحقة للسكان ، هذه القيود الخاصة بالحرية الشخصية ، لأنها رأت في هذه الاجراءات المؤقتة ، الطريقة التي لا مفر منها للتغلب على الفوضى ، وحالة عدم الأمن التي سادت البلاد حتى شهر ايلول /سبتمبر ١٩٧٣ . وأود أن أقول ان هذا النوع من القيود هو أمر متصور في الوثائق اندولية ، وعلى سبيل المثال ، ما ورد في العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية الذي صدقت عليه شيلي ، ولكنه لم ينفذ بالفعل ، لان كثيراً من الدول التي تنتقدنا الآن لم توافق عليه . ان المادة الرابعة من هذا العهد تنص على أنه :

” في حالة الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة ، ويعلن عن وجودها بشكل رسمي ، فان الدول الأطراف في هذا العهد ، يمكنها أن تتخذ اجراءات تنتقص من التزاماتها بمقتضى هذا العهد الى الحد الذي تتطلبه مقتضيات الموقف بشرط ألا تتعارض هذه الاجراءات مع التزاماتها الأخرى بمقتضى القانون الدولي ، وعلى ألا تنطوى هذه الاجراءات على أى تمييز بسبب العنصر ، أو اللون ، أو الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، أو الأصل الاجتماعي ” .

ان شيلي في تطبيقها لهذه الاجراءات الاستثنائية في علاجها ، لموقف عرض حياة الأمة للخطر ، قد التزمت التزاما تاما بنص الحماية ، والذي يعتبر أمرا لاغنى عنه ، وبدونه فان الميثاق كان من غير الممكن أن تتم الموافقة عليه .

ونحن ان ندرك تماما أننا كنا قادرين على تخطي الهاوية في آخر لحظة ، وأمكننا أن نتجنب حربا أهلية كانت ستسبب ضحايا كثيرين ، قد وافقنا على هذه الاجراءات التي لاغنى عنها للمحافظة على السلام داخل الدولة . وان السلطات فتحت أبوابها دون أية قيود لأية لجنة دولية أو سياسيين أو صحفيين أرادوا زيارة بلادنا . وبينبغي أن اعترف بأننا كنا سدجا للفاشية لأن تجربتنا أظهرت أن الكثيرين من المراقبين جاءوا اليها بأفكار مسبقة وأن زيارتهم كان هدفها الوحيد هو للتصديق على مواقفهم أو تعصباتهم السلبية التي حددها من قبل ، وفي شيلي قالوا لنا شيئا ، وما أن غادروا البلاد حتى قالوا لنا شيئا آخر تماما .

ولكن رغم هذه التجربة ، ولأننا مقتنعون بأنه ليس لدينا ما نخفيه الى الحد الذي جعل حدودنا مازالت مفتوحة ، ودون الحاجة الى طلب تأشيرة لهؤلاء الذين يرغبون في الزيارة ، فمنذ بداية السنة قبلنا جماعة عمل تابعة للجنة الدولية لحقوق الانسان كانت تود زيارة شيلي ، وأعتقد أن هذا التحرك لم يكن لتقبله أي من الدول التي تكيل لنا الاتهامات ، وهذا اجراء ليس له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة . ان سلطات شيلي ، التي تعاونت مع هذه المجموعة منذ البداية ، مستعدة الآن أن تقدم كافة التسهيلات التي تمكن هذه الجماعة من أداء مهمتها .

ومع ذلك فان حكومتي قررت ألا تستقبل جماعة العمل ، انطلاقا من رغبة كل حكومة في تنفيذ التزاماتها لحماية الأمان الداخلي ، فقد شعرت حكومة شيلي للأسف بضرورة أن تلغى التصريح بالزيارة الذي منح لجماعة العمل هذه في الظروف القائمة . وان هذا القرار الذي اتخذته دولة ذات سيادة ، كان يرجع الى الأسباب التي أشارت اليها حكومتي في حينها ، والتي سوف أحاول الآن أن ألاحظها .

في المقام الأول هناك هيئات في منظومة الأمم المتحدة ، قد قامت بالحكم المسبق على المشكلة دون أن تنتظر نتائج الزيارة ، وبالرغم من أن الزيارة لم تتم بعد ، وبالرغم من أنه كان هناك مؤتمر لمنظمة العمل الدولية ، ومؤتمر العام الدولي للمرأة ، فقد سارعوا بادانة شيلي لانتهاكها

المزعوم ، لحقوق الانسان . مغفلين تماما عمل لجنة حقوق الانسان ، ومتجاهلين مقدا الخطوات التي ستقوم بها جماعة العمل . ان هذه الحقائق قد أدت الى استنتاج منطقي ، وهو أن تقرير اللجنة سوف يعالج من زاوية سياسية ، قائمة على أحكام مسبقة كانت السبب في الادانات التي أشرت اليها ، بغض النظر عن مضمون التقرير .

في المقام الثاني ، عشية وصول جماعة العمل ، أمكننا أن نكتشف في بلادى محاولة تستهدف اشاعة جو من الاضطراب ، وأن هذه الحركة التي شجعتها محطات الاذاعة الأجنبية والخارجية ، كانت تستهدف ملء السفارات بسلاجئين سياسيين وتشجيع أعمال التخريب ومهاجمة الأشخاص . وكانوا يحاولون بذلك أن يخلقوا لجماعة العمل صورة غير حقيقية لا علاقة لها بالموقف الحقيقي .

في المقام الثالث ، أود أن أشير الى أن اختصاصات جماعة العمل لم تحدد بشكل واضح ، وأن هذا الأمر ليس بالغريب ، لأنه في تاريخ الأمم المتحدة ، كانت شيلي هي الدولة الأولى التي قبلت فكرة قيام جماعة العمل بزيارة لتقصي الحقائق ، في شأن انتهاك حقوق الانسان . رغم أن الدول الأخرى التي تنتهك حقوق الانسان ، عادة ما ترفض استقبال مثل هذه البعثات ، وأن حكومتي ترى أن العمل الذي قامت به عندما قبلت زيارة بعثة من اللجنة الأمريكية لحقوق الانسان ، واللجنة الدائمة للصليب الأحمر الدولي ، تلك اللجان التي تمتعت بأكبر قسط ممكن من الحرية أثناء قيامها بعملها ، هذا العمل من جانب حكومتي ينبغي أن يلاقي التقدير الكافي .

ان هذه الحقائق ينبغي أن تجعلنا نفكر في ضرورة جعل جماعات العمل للجنة حقوق الانسان قادرة على التصرف بطريقة مختلفة عن الطريقة التي كان عليها أن تتبعها ، فمن جهة ، من الضروري أن يكون هناك قرار خاص باقامة جهاز ذي صبغة عالمية ، يجعل من الممكن دراسة الاتهامات الخاصة بانتهاك حقوق الانسان في العالم بأسره دون تمييز . ومن جهة أخرى ، فإن اختصاص جماعات العمل التي عليها أن تزور البلاد التي اتهمت بالانتهاك ، ينبغي أن يتم الاعداد لها مقدا . وينبغي أن تكون هناك قواعد اجرائية تحكم سلوك جماعات العمل هذه ويتم تطبيقها بشكل عام ، وبهذه الطريقة وعندما تقبل الدول مثل هذه الزيارات في المستقبل - كما حدث في الحالة الاستثنائية لشيلي - سوف تكون هناك ضمانات واجراءات موضوعة سلفا لحماية أمن الدول والاحترام

الكافي لسيادتها . ولهذا الهدف ربما أمكننا أن نأخذ في الاعتبار الاقتراح الذي قدم أثناء المناقشة العامة من قبل كثير من الوفود ولا سيما السيد ممثل بلجيكا .  
ولا أود أن أغفل من جهة أخرى ذكر مدى صعوبة فهم مواقف بعض الدول ، التي أثناء المناقشة العامة لاتفاقية حقوق الانسان ، رفضت تنفيذها أو اعطاها فاعلية دولية ، ان الدول التي رفضت التصديق على هذه الاتفاقية هي نفس الدول التي تدين شيلي الآن لأنها لم تنفذ تنفيذها كاملا هذه الالتزامات .

وانا كنت قد أشرت الى نظام الطوارئ ، الذي كانت حكومتي مضطرة لاتخاذها ، فان هذا النظام لم تكن له صفة الدوام ، بل أنه أمر مؤقت . ونحن مستمرون في التخفيف من تطبيق هذه القيود وأكثر من ذلك فان الحكومة قد سعت لتحقيق هذه النتيجة عن طريق اصلاح التشريعات السابقة ، وقد منحت لهؤلاء الأشخاص الذين تعرضوا للمحاكمات العسكرية سلسلة من الضمانات لم تكن متوفرة لهم قبل أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، وبذلك حسنت من موقفهم القانوني الذي تحكمه قواعد قانونية ، واليوم فان المحكمة العليا تشرف على كافة المحاكم الأخرى في بلادى وتمارس حقها باستقلال تام ، فضلا عن ذلك فان كثيرا من الأشخاص الذين اعتقلوا ، قدمت الافراج عنهم ومن بينهم زعماء معروفين من الحكومة السابقة . وان هذه الحقيقة معروفة للجميع ، لأن كثيرا من هؤلاء الأشخاص ، الآن يكسبون عيشهم في الخارج من مهاجرتهم لشيلي .

وعندما يتأكد لنا أن السلام في البلاد لن يتعرض للخطر ، وأن النشاطات الإرهابية والتخريبية لن تشجعها محطات الاناعة القومية في اوربا الشرقية وفي الكاريبي ، ان شحنات الأسلحة الواردة من الخارج سوف تتوقف ، عندئذ سيمكننا أن نضع نهاية لنظام الطوارئ ، تمشيًا مع تقاليد شيلي .

وهذا لا ينبغي أن يفسر باعتباره عودة الى نوع محدد من الهيكل القانوني الذي يواجهه أزمة ، بل من الواضح أنه في أكثر الديمقراطيات عراقة ، نجد أنها تسعى الى ادخال الاصلاحات الدستورية التي تجعل من الممكن تحقيق تكيف المجتمع مع احتياجات التقدم التكنولوجي ، ومع ضرورة حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي خلقها الانسان ذاته .

وهناك اشكال جديدة من المجتمعات تسمى اليها كافة الدول ، لان الهياكل الاقتصادية والسياسية لم تعد تتناسب مع الحقائق الواقعة فعلا اليوم ، كما أنها غير قادرة على معالجة مشكلات مجتمع اليوم . ونحن من جانبنا نؤمن بالديمقراطية وبالحرية وبالمشاركة التي تعتبر بالنسبة لنا مفاهيم أساسية ، ولكنها ليست بالضرورة مرتبطة بأطر قانونية معينة .

وليست الديمقراطية في أسسها هي التي أثبتت عدم فاعليتها ، بل الأجهزة التي تعبر عنها ، ولا ينبغي أن يكون ذلك دالة على الضعف ، بل على النقيض من ذلك ، هي في حاجة الى سلطة مسؤولة قادرة على قيادة المجتمع وارشاده لضمان الوحدة الأساسية للشعب ، تمشيا مع حقوق الانسان ومع جوهر التقاليد الوطنية . ودون وجود هذه السلطة تفقد الديمقراطية سبب وجودها .

ان حكومة شيلي قد لاحظت بمزيد من القلق نتائج وآثار الموقف الاقتصادي الدولي الحالي ، ذلك أن الاقتصاد العالمي بدأ يدخل مرحلة عدم استقرار ملحوظ ، وقد أدى هذا الى اظهار اوجه ضعف النظام القائم للعلاقات بين الدول . وأن الأزمة تؤثر على التجارة الدولية ، وتؤثر أيضا على العلاقات بين الدول ، وتزيد من حدة المشكلة الخاصة بتوزيع المنتجات الاقتصادية الدولية .

اننا نعلن عن ارتياحنا لاتفاق الرأي الذي تم التوصل اليه بالنسبة للقرار ٣٣٦٢ الذي صدر في الدورة الخاصة السابعة والذي يفتح طرقا جديدة أمام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي لحل هذه المشكلات السابق الاشارة اليها ، ولتحقيق مزيد من التوازن العالمي ، وأيضا للتوصل الى فرص أحسن للتقدم بالنسبة للدول النامية \* .

ان الاتفاق المشار اليه آنفا يعبر عن الروح الجديدة التي تحرك الدول الأعضاء بالأمام المتحدة ، وتحدوهم لتحقيق هذه الأهداف التي نوقشت لفترة طويلة . وفي هذا الاطار فنحن نشرك في الرأي السيد وزير خارجية البرازيل عندما تحدث عن ضرورة اجراء المفاوضات بين الدول النامية والدول المتقدمة للتوصل الى اتفاق عام يصلح لأن يكون نمطا سياسيا وقانونيا لمفاوضات محددة تؤدي الى اصلاح كثير من المشكلات وسد الفجوة التي أوجدتها الاتفاقات القائمة حاليا . وانه من الضرورة بمكان أن نتوصل الى اتفاقات ملزمة للجميع لحماية الاسعار الحقيقية لصادرات المواد الخام التي تأتي من الدول النامية .

\* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

ان شيلي من بين الدول التي تأثرت الى حد كبير بالأزمة الحالية سواء بسبب افتقارها الى الوقود ، او بسبب هبوط سعر النحاس الذي يعتبر السلعة التصديرية الرئيسية ، وان أثر هذين العاملين بالنسبة لنا يعادل ما يقرب من ٥٠ في المائة من قيمة صادرات شيلي . ونحن ندرك أن الحلول ذات الطبيعة الدولية التي أشرت اليها ، لا يمكن أن تنفذ بالسرعة التي تتطلبها الظروف ، لذلك فان الجهود الداخلية التي تقوم بها الدول تعتبر ذات أهمية حيوية ، ولهذا فان شيلي تنفذ الآن سياسة اقتصادية واجتماعية تتطلب تضحيات من جميع قطاعات الشعب ، وقد بذلت جهود ضخمة لمعالجة التضخم الذي أدى الى ارتفاع الأسعار بنسبة ١٠٠ في المائة وأمكن الآن ان نحفض هذه النسبة ٢٥ في المائة .

ان موقفنا في التجارة الخارجية تصاحبه زيادة استثنائية في الصادرات غير التقليدية ، وزيادة في الانتاج الداخلي في الغذاء ، قد مكنا من التغلب على أبحر اللحظات في الأزمة الحالية . ونحن نولي أهمية كبيرة للفكرة الخاصة باقامة شبكة من الأمن الجماعي لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات التي تنبع من انكماش الدخل الناتج عن بيع المواد الخام ، وهو أمر تدرسه حاليا البنوك المركزية في القارة . والتي سوف يتأكد نجاحه بمشاركة المجتمع الاقتصادي الدولي في هذا الشأن . في هذا العام ، استمرت جهودنا من أجل تحقيق التقدم في عملية التكامل الاقليمي ، التي تأكدت بالتصديق على البروتوكول الذي انشأ مجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء برابطة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة ، ونحن في الوقت ذاته نشرك بايجابية في الدفع قدما بالميثاق الاقليمي الفرعي والذي يستهدف مواجهة الاحتياجات الجديدة التي يتطلبها الآن الموقف العالمي ، في المجال الاقتصادي .

لقد لاحظنا المصالح المتزايدة في التوصل الى اتفاق بشأن المواد الخام . وان شيلي تقدر كثيرا المسؤوليات الكبيرة التي ينطوى عليها وجود أهم مصادر للثروة في العالم ، وهي مناجم النحاس ، ان هذا يمثل ٢٢ في المائة من الدخل العالمي ، ويمكن زيادة هذه النسبة الى ٣٠ في المائة في المستقبل القريب .

ان أهمية صادرات النحاس من شيلي ، في السوق العالمية قد شجعتنا على الدخول في اتفاقات مع الدول المصدرة الأخرى ، مثل بيرو وزائير وزامبيا وغيرها من أجل تنسيق سياساتنا ، والتوصل الى حلول مشتركة للأزمة التي تواجهنا جميعا ، فنحن نرحب بالأفكار التي عبر عنها السيد كيسنفر



وزير الخارجية الامريكى ، ورئيس جمهورية فرنسا السيد جيسكار دىستان ، والتي تستهدف التوصل الى حلول منسقة لتحديد مصير هذه السلعة التي تعتبر ذات أهمية أساسية وكبيرة بالنسبة لتطور البشرية ، لذلك فنحن نعبر عن رغبتنا في التعاون في البحث عن حلول تحمى الثروة الوطنية ، وتتمشى أيضا مع الصالح العام .

ونتيجة لاساسنا بالقلق أزاء الأزمة الغذائية في العالم ، فقد قمنا بجهود كبيرة لزيادة انتاجنا الداخلى ، وقد حققنا في المتوسط نموا بنسبة ٢٠ في المائة في أربعة عشر محصـولا رئيسيا ، مما جعل من الممكن أن نخفض الى النصف وارداتنا من الغذاء . ان السيد رئيس جمهورية شيلي بعد عامين من رئاسته ، قد حدد النقاط الرئيسية في خطته الخمسية الخاصة بالتنمية الاجتماعية . لقد قال ان التنمية الاجتماعية لها هدف أساسي وهو اعطاء الفرص المتكافئة لجميع السكان .

ان حكومتى تشيا مع هذا المفهوم ، وتمشيا مع ديباجة القرار ٣٣٦٢ الصادر في الدورة الخاصة السابعة قد وضعت برنامجا خاصا بالاصلاح الاجتماعي ، يستهدف تحسين الفرص التعليمية والخدمات الصحية ، والتشريعات الخاصة بالسكان والعمل ، وهناك عدد متزايد من مشروعات العمال وقانون التدريب الاجبارى وقانون حديث جدا للجمعيات التعاونية ، وبرنامج شامل للحد الأدنى من العمالة ، كل هذه تعتبر عناصر رئيسية في هذا البرنامج الاجتماعي الدينامي الفعال . وأود أن أضيف أن هناك جهودا لم يسبق لها مثيل في مجال الامداد بالغذاء ، جعل من الممكن توزيع . . . . . ٤٠٠٠ وجبة افطار وغذاء للطلبة يوميا . ولقد بادرننا بتنفيذ برنامج طموح للامداد والتوزيع يقوم على وضع أسس لبيع المنتجات الضرورية للمساكن في القطاعات الفقيرة من السكان .

كما وجه اهتمام كبير للأطفال الصغار ، وهناك برنامج يستهدف تقديم التغذية والتعليم لهم . وأود أن أشير بصفة خاصة الى برنامج التغذية الذي تم تنفيذه في شيلي ، والذي جعل من الممكن تقديم اللبن لـ ٩٥ في المائة من أطفال شيلي الذين ينتمون الى أسر ذات دخل منخفض. وقد ترتب على ذلك الحد من نسبة الوفيات بين الأطفال .

ان شيلي تفخر بالسياسة التي تنتهجها والتي مكنتها - بفضل جهود شعبها - من التغلب على أكثر المشكلات خطورة في السنوات الأخيرة . ان هذه الجهود تقوم بها أيضا كثير من الدول الأخرى ، ولا سيما الدول الصغرى ، وينبغي أن تلاقى التقدير من قبل المجتمع الدولي .

أود ، في النهاية ، أن أشير الى مبدأ اعتبر منذ مؤتمر سان فرانسيسكو مبدأ على جانب كبير من الأهمية في منظماتنا ، ألا وهو ، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الخارجية أو الداخلية للدول . وأود أن أتحدث عن هذا المبدأ لاقتناعي بأنه ليس فقط غير مطبق ، بل أن التدخل وعدم الاحترام قد أصبحا أكثر وضوحا يوما بعد يوم من قبل بعض الدول ؛ مما لا يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان هذا الأمر لا يؤدي الى قيام علاقات صداقة او علاقات ودية بين الدول تقوم على احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب ؛ وهو أحد الأهداف الواردة في المادة ( ١ ) من الميثاق . أما المادة ( ٢ ) التي تمنع الأمم المتحدة من التدخل في الشؤون التي تدخل في مجال الاختصاص الداخلي للدول ، فقد تم تجاهلها تماما . وان ما لا يسمح به للمنظمة ، فمن الأولى ألا يسمح به للدول الأعضاء .

لقد تم الاعتراف بذلك في الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ ( د - ٢٥ ) بعد دراسة مستفيضة . وهذا القرار يعتبر أن المراعاة التامة من جانب الدول لمبدأ عدم التدخل في شؤون دولة أخرى شرط جوهريا : لضمان التعايش السلمي بين الدول ؛ لأن ممارسة أى شكل من أشكال التدخل - بغض النظر عن انتهاك روح الميثاق ونصه - تخلق مواقف تهدد السلم والأمن الدوليين . وبالإضافة الى ذلك ، فقد حدد القرار أعمال التدخل المباشر ، وغير المباشر في الشؤون الخارجية والداخلية للدول ، ووصف هذه الأعمال بأنها تعد خرقا للقانون الدولي .

لقد تضمن الاعلان ما يلي :

" لا ينبغي لأية دولة أن تستخدم ، أو تشجع استخدام إجراءات اقتصادية ،

أو سياسية ، أو غيرها ضد دولة أخرى بغية منعها من ممارسة حقوقها السيادية ، أو أن تحصل منها على فوائد من أي نوع . كذلك فإن على الدول أن تمتنع عن تنظيم النشاطات الارهابية أو المسلحة أو مساعدة هذه النشاطات أو تمويلها أو التحريض عليها ؛ أو السماح بأي عمل تخريبي يستهدف قلب نظام الحكم القائم في دولة أخرى عن طريق العنف أو القوة ، أو التدخل في النزاع الأهلي في دولة أخرى " .

وأود أن أشير أيضا الى الأعمال التالية؛ التي وقعت خلال العامين الماضيين ، والتي كان من الواضح أنها أعمال تتسم بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلا دي . ان الاعلانات الوقحة المتعجرفة التي يدلي بها ممثلو الحكومات الذين يصدرن الأحكام على المشكلات الداخلية في شيلي ؛ والذين يحرضون على قلب النظام الدستوري القائم ، وهي بيانات قد استمعنا اليها مرارا وتكرارا حتى أثناء المناقشة العامة ، وكذلك المساعدة المباشرة التي تقدمها الحكومات الأجنبية لتمويل النشاطات التخريبية المسلحة والارهابية في شيلي ؛ والاذاعات اليومية التي تنطلق من محطات اذاعات أجنبية خارجية قوية تستهدف تأييد النشاط التخريبي بغية تغيير نظام الحكم القائم في شيلي بالعنف ، واستخدام الضغط الاقتصادي لجعل شيلي تخضع في ممارستها لحقوقها السيادية لبعض الشروط السياسية ، ان كل هذه الأعمال التي تتسم بالتدخل ، قد وقعت بصفة خاصة أثناء اعادة التفاوض بشأن الديون الأجنبية لبلا دي . والتميز ضد شيلي في المفاوضات المالية والتجارية .

ان هذه هي الطريقة التي تنفذ بها بعض الدول القرار رقم ٢٦٢٥ ( د - ٢٥ ) الذي تعهدت باحترامه . وانه لا يدهشنا أن نرى هذا الموقف من جانب بعض الدول التي تلجأ - بصفة مستمرة - الى التدخل كوسيلة لفرض الايديولوجيات السياسية التي تؤمن بها . ولكننا نشعر بالدهشة فعلا عندما تأتي مثل هذه الاتهامات من بلاد تدعي المحافظة على مبادئ الأمم المتحدة ، باعتبارها أساسا لسياساتها الدولية . ولذلك ينبغي على هذه الدول أن تكون أول من يلتزم بهذه المبادئ بأمانة .

ان حكومة شيلي ، تود أن تعرب بشكل واضح وصادق ، عن وجهة نظرها بالنسبة لبعض البنود الواردة في جدول أعمال هذه الدورة ، بالنسبة لمستقبل هذه المنظمة ، والنسبة للمشكلات

التي تمس بشكل مباشر ، البلاد التي يشرفني أن أمثلها ، ألا وهي شيلبي ، والتي كانت تخدم قضية السلام والتضامن الدوليين بطريقة فذة وبارزة . ان هذه الدولة التي شاركت بنشاط ، منذ عهد عصبة الأمم ، والتي أسهمت ، بشكل خلاق ، في اعداد ميثاق الأمم المتحدة ، ان هذا البلد الذي كان دولة مستقلة لمدة ١٦٥ سنة ؛ قد أصبح اليوم ضحية للهجوم لسبب وحييد ، هو أنه استعاد تقاليده ، وسماته الوطنية . ان هذا الهجوم لن يجعلنا نتغلى عن الشجاعة التي اتسم بها دائما شعب شيلبي ، الشجاعة والكبرياء اللذان ورثناهما عن أجدادنا الأبطال . وكذلك الشجاعة البطولية التي اتسم بها تاريخنا . ان هؤلاء الذين يهاجمونا اليوم ، والذين يحاولون التدخل في شؤوننا الداخلية ، ينبغي عليهم أن يعرفوا شيئا عن تاريخنا ، وأن يعرفوا أن شعب شيلبي لم يخضع أبدا لأي حكم أجنبي ، أو لاية دولة أجنبية ؛ ولم يقبل أبدا أية معاملة دولية ظالمة تنطوي على التمييز . وأود بصفة خاصة أن أوجه اهتمام ممثل دول العالم الثالث ، التي خطر شديد ، لاسيما عندما يكون الاستقلال قد تحقق بعد كفاح مرير ، هذا الخطر يتمثل في عودة ظهور التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول على مسرح العلاقات الدولية .

وأود أيضا أن أوجه حديثي الى السادة أعضاء وفود الدول المتقدمة ، المتوسطة الحجم والكبيرة ، لكي أذكرهم بأنهم اذا كانوا يريدون حقا اقامة السلام والأمن والتعاون الدولي ، فانه ينبغي عليهم أن يتبعوا ، ليس نظريا فحسب بل وعمليا أيضا ، المبادئ الأساسية التي قام عليها التعايش السلمي بين الدول ؛ وبصفة خاصة احترام سيادة الدول الأخرى\*

\* عاد الرئيس ، الى تولي الرئاسة .

وفي الوقت ذاته نعبر عن سرورنا وارتياحنا لاختيارنا الموفق ، عند ما انتخبنا سيادة الرئيس جاستون ثورن لترأس مناقشاتنا في هذه الدورة للجمعية العامة ، ونود ان نشيد بتقاليد الدبلوماسية العريقة ، وصفاته الشخصية الممتازة والبلد العظيم الذي يمثله ، ونيابة عن شيلي ، أود أن أعرب له عن أطيب تمنياتنا حتي يمكن ان نرى في هذه المناقشات باستمرار ما يحقق الاهداف الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : سوف ادعو الآن السادة الاعضاء مندوبي الوفود الذين طلبوا السماح لهم بممارسة حق الرد .

السيد ميتشل (الولايات المتحدة الأمريكية ) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، أيها المواطنون المجلدون من مختلف انحاء العالم ، الذين لهم شرف الحضور هنا كممثلين لبلادهم . أعلم انكم مررتم بيوم طويل ، واعرف ان الكثيرين يعتبرون ان خطابا مطولا سوف يكون امرا غير مرغوب فيه ، لذلك اقول لكم مقدما ان حديثي لن يطول ، ولن اتعدى العشر دقائق المسموح لي بها ، وهي القاعدة المطبقة هنا . أود أيضا أن أوضح أن ما سأقوله ، لا يقال من قبيل الغضب أو الحقد ، ولكن ما سأقوله هو بأمل ان نتمكن من تصحيح الاوضاع حتى يمكن للعالم الذي يتطلع اليه ان يرى كلا جانبي المشكلة ، وهذا هو السبب في وجودي هنا .

أنتي ارد نيابة عن حكومتي على البيان ، الذي القاه صباح اليوم ، السيد ممثل داهومي لقد كنت مهتما بصفة خاصة بالاستماع الى هذا البيان ، لانني وجدت انه بينما تعرض السفير مونييهان للنقد عن امور قالها خارج هذه القاعة ، لم تكن هناك كلمة واحدة في الرد على تقرير اللجنة الدولية لرجال القانون الصادر في حزيران / يونيه سنة ١٩٧٤ والخاضع يموت واختفاء عشرات الآلاف من الأوغنديين تحت حكم أمين . أن هذا التقرير والنتائج التي توصل اليها ، تعتبر حقيقة واقعة . وأود أن أقول أن الرجل يكون ميتا سواء قتله رجل أسود أو رجل أبيض . ونحن نؤمن في بلادنا بان حرية الحديث حق مقدس ، ونعمل دائما على حماية هذا الحق لمواطنينا ونريد أيضا ان نحمي هذا الحق لزوارنا سواء كانوا رؤساء لدول كبرى ، أو كانوا ممثلين لدول حديثة المولد ، أو سواء كانوا سائحين أو كانوا مهاجرين ، أتوا لبلادنا . وبهذه الروح فقد استمعنا باحترام ، وسوف نستمر في أن نولي الاحترام والاهتمام للاراء التي غير عنها كل من تحدثوا

في هذه القاعة ، سواء كنا نتفق معهم حول هذه الآراء أم لا . لقد كنت هنا منذ بداية شهر أيلول /  
سبتمبر ، وقد سرت في رد هات هذه القاعة ومناقحت الكثير من الرجال والنساء الذين تحدثوا هنا ،  
ليس لانني اتفق معهم دائما ، بل لانني اعتقد أن لهم الحق في أن يتحدثوا ، وان نستمع اليهم .  
وقد أردت أن أؤكد بمصافحتي لهم ، والنظر في وجوههم أنني كنت استمع اليهم .

لقد أعطيت نفس هذا الاحترام ، للسيد رئيس جمهورية أوغندا ، ونياية عن بلادى استمعت  
شخصيا لبيانه بالكامل ، باعتباره رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية . كذلك لقد استمعت لما جاء في  
الصفحة ٦١ من الوثيقة A/PV.2370 التي معي الآن فقد قال ما يلي :

” وأود الآن أن أناقش بعض النقاط بصفتي رئيسا لجمهورية أوغندا ” . أن ما قاله  
منذ هذه النقطة يتضمن الكثير مما يشكل أهانة لملايين المواطنين في الولايات المتحدة . فـ في  
بلادنا ، وهناك كثير منكم يعملون بلادا كانت معنا خضنا معها حربا طويلة ومكلفة ضد نوع واحد من  
العنصرية ، هذه العنصرية فرضها على العالم دكتاتور قام باعدام الملايين من بني البشر لانهم  
لم يكونوا اعضاء فيما أسماه ” بالجنس الأسمي ” . وربما لو كنا أقل تأدبا مع هذا الدكتاتور ، منذ  
البداية ، لا مكننا ان نجنب البشرية معاناة وخسائر فادحة .

وقد قال الرئيس أمين باعتباره رئيسا لاوغندا ، وانني أؤكد على ذلك ، وليس كرئيس لمنظمة  
الوحدة الافريقية ، ما يلي :

” ان الولايات المتحدة الأمريكية يستعمرها الصهيونيون الذين يملكون كل ادوات  
التنمية والسلطة فهم يمتلكون فعليا جميع المؤسسات المصرفية ، وجميع الصناعات الكبرى ،  
ووسائل الاتصال الكبرى ، ولقد تغلفلوا في وكالة المخابرات المركزية الى الحد الذي جعلهم  
يشكلون تهديدا للأمم والشعوب التي قد تكون معارضة للحركة الصهيونية البغيضة ”

( Ibid., p. 71 and 72 )

ثم عاد فقال ” انهم حولوا وكالة المخابرات المركزية الى فرقة للموت ، وذلك للقضاء على أى شكل  
من أشكال المقاومة العادلة في أى مكان بالعالم . ( Ibid., p. 72 ) .

وفضلا عن ذلك ، فقد دعا الى القضاء على دولة اسرائيل ، وكان هذا ايضا اقتراح للسود ، الموجودين في الولايات المتحدة ، بأن الظروف التي يعانيون منها هي من صنعهم ، وانهم اذا ما قوموا أنفسهم لما تعرضوا للمتاعب التي يتعرضون لها حاليا . وهذا وينبغي أن نشير الى الملاحظات التي أيداهما هذا الصباح ممثل داهومي ، فقد أضاف الى ما جاء في البيان من اهانة وغرابة ، تساؤل الموجه الى رئيس وفد الولايات المتحدة " هل مونيهان ، يمثل الصهيونية أم يمثل الولايات المتحدة ، فاذا كان يمثل الصهيونية فينبغي عليه أن يذهب الى اسرائيل بأسرع ما يمكن ."

ومن دواعي السخرية أن ممثل داهومي ، في بيانه التالي قد ناشد السفير مونيهان أن يتصرف بطريقة أكثر مسؤولية . ومن دواعي السخرية أيضا ان الملاحظات التي أدلى بها ممثل داهومي تتناقض تناقضا صارخا مع حقيقة أن منظمة الوحدة الافريقية ذاتها هي التي اتخذت ، في كيبالا ، قرارا يدعو الى النظر لمشكلة اسرائيل بطريقة معتدلة وليس بطريقة متطرفة .

ان السفير مونيهان في حديثه في سان فرانسيسكو قد امتدح منظمة الوحدة الافريقية لهذا القرار ، وانني أقول ، بكل صدق واخلاص ، انني أشكر منظمة الوحدة الافريقية لكل ما فعلته بطريقة بناءة من أجل تحقيق الاعتدال في معالجة هذه المشكلة .

الواقع ان كلمات الرئيس أمين هي نفس الكلمات التي استخدمت لعدة قرون لاضطهاد الأقليات ، ولا سيما اليهود ونجد عادة أن مثل هذه الكلمات تسبقها عبارات مثل " انني أحب اليهود " ، و " ان بعض السود من أفضل أصدقائي " كما اننا نجد نفس هذه العبارات في حديث الرئيس أمين في الصفحة ( ٧٢ ) من محضر الجلسة العامة ٢٣٧٠ . ان هذا هو الالوب الذي يستخدمه أيضا ، لكننا في بلادنا لا ننخدع بمثل هذه اللغة التي تبدو عادلة ولكنها تخفي ، في الواقع ، بسوء الكراهية .

نحن نرفع أصواتنا ضد أي هجوم على أي فرد من شعبنا . ان أي هجوم على أي قطاع منا يعتبر هجوما علينا جميعا فنحن في الولايات المتحدة شعب واحد ، وعندما نتعرض للاهانات فاننا نشعر ان علينا أن نعبر عن غضبنا بحرية . ان هذا هو ما ينبغي عمله . ان رأيي شخصيا هو أن هذه مناسبة لكي نشعر بالفخر ، وليس لكي نقدم الاعتذار . سوف نرفع أصواتنا ، ليس فقط دفاعا

( السيد ميتشل ، الولايات  
المتحدة الأمريكية )

عن اليهود ، بل سوف نرفع أصواتنا دفاعا عن العرب الذين يعيشون في بلادنا كمواطنين متميزين ، وسوف نرفع أصواتنا دفاعا عن الآسيويين ، وسوف نرفع أصواتنا دفاعا عن هؤلاء الذين لا نتفق معهم من الناحية السياسية عندما يتعرضون للهجوم بطريقة ظالمة .

أثناء الدورة الخاصة السابعة تقدمت الولايات المتحدة بخطة للمشاركة . وعن طريق العمل الشاق المضني والمفاوضات أمكن لهذه الدورة أن تكون ناجحة ، وانني مازلت أعتقد ، وبلادى مازالت تعتقد ، اننا في طريقنا لإنشاء شركة في هذا العالم ، وأن هذا سيظل عطنا الحقيقي الذي نقوم به .

والآن أمانا اختيار ، ان يمكننا أن نستمر في مناقشاتنا الخاصة بماقاله الرئيس أمين أو ماقاله غيره من أقوال مشابهة أو يمكننا أن ننتقل الى المشكلة الحقيقية التي تواجه العالم الآن ألا وهي تحسين نوعية الحياة لكافة سكان العالم ، وتجنيب الأطفال آلام الجوع ، وبناء المساكن لمن يحتاجون الى السكنى ، وأن نؤكد أن الموهبة لا تضيع لاننا نتيح الفرصة لكل من لديه القدرة على التعليم . وفوق كل شيء ، أن نغرس روحا من الحكمة والعقل البناء حتى لا ننتهي بقطع رقاب بعضنا البعض ، بل أن نصبح رجالا ونساء ذوي نيات طيبة نتحدث عن خلافاتنا . وبطبيعة الحال ، لا يمكن أن نتفق جميعا ، ولكن اذا تحدثنا بطريقة عقلانية رشيدة ، واذا كنا عادلين دائما ، وراغبين في الاستماع لبعضنا البعض ، ولا ننسحب بغضب كما يفعل البعض ، ونرفض الاستماع كما يفعل البعض ، اذا فعلنا ذلك أعتقد اننا سوف تسنح لنا فرصة كبيرة في هذه الفترة من تاريخ البشرية لكي نبدأ في بناء العالم الذي كنا نحلم به دائما ، والذي تعبر عنه هذه القاعة التي تضم أشخاصا من عقائد مختلفة . سوف تسنح لنا الفرصة عندئذ لكي نبني شيئا قد لا يكون جنة لكنه سيكون أفضل من أى شيء عرفناه من قبل .

السيد كينيدي ( اوغندا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : أعرف ان الوقت متأخر ، لذلك

لن أتقدم بردى الآن ، لكنني أردت فقط أن أحتفظ بحقي في الرد الى ما بعد .

السيد ياكسي ( داهومي ) ( الكلمة بالفرنسية ) : كما قال السيد الزميل الذى

سبقني ، فاني لا أريد أن استغل صبر الموجودين هنا وانني أود فقط أن ألفت نظر السيد



الرئيس حول البيان الذي استمعنا اليه منذ لحظات قليلة . وعلى كل حال فان كل ما قيل في هذا البيان انما يؤكد كل ما ادانته المجموعة الافريقية على لسان رئيسها ممثل داهومي في هذا الصباح . ان السخرية ، التي تحدث عنها السيد الموقر مندوب الولايات المتحدة ، لا توجد فسي الكلمة التي ألقاها ممثل داهومي صباح اليوم بل أنها توجد في الإشارة التي أوردها ، اننا نعرف أن الاستقصاءات التي تجريها وكالة المخابرات الأمريكية وغيرها والتي أشار اليها السيد ممثل الولايات المتحدة لم تلمها البلاد الأخرى بل أملاها الأمريكيون أنفسهم ، وأن نتائج تحريات وكالة المخابرات الأمريكية ليست من اختراعنا .

ومهما كان من أمر فان المجموعة الافريقية تحتفظ لنفسها بحق الرد ، في الوقت المناسب ، على هذه الكلمة التي ألقاها ممثل الولايات المتحدة .

#### مواصلة نظر البند ٢٢

#### قول أعضاء جدد في الأمم المتحدة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود الآن أن أشير باختصار الى البند "٢٢" من جدول أعمال الجمعية العامة .

تذكرون سيادتكم ان الجمعية العامة كانت قد وافقت يوم ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ على القرار ٣٣٦٦ (د - ٣٠) الذي نطلب فيه من مجلس الأمن أن يعيد النظر فوراً ، وأن يأخذ بعين الاعتبار طلبات الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة ، المقدمة من قبل جمهوريتي فيتنام الجنوبية وفيتنام الديمقراطية ، لقد اجتمع مجلس الأمن أيام ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ من ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ لدراسة الطلب الذي رفع اليه من جمعيتنا ، ونتيجة المداولات واردة في التقرير الخاص لمجلس الأمن الوارد في الوثيقة (A/10273) .

وفي هذا الصدد يتعين علي أن ألفت نظر الوفود الى الرسالة المقدمة من المراقبين الدائمين من جمهورية فيتنام الجنوبية وجمهورية فيتنام الديمقراطية لدى الأمم المتحدة ، وهي الرسالة التي طلبا مني فيها أن أبلغ بها الجمعية العامة في اجتماعها العام ، وقد وزعت هذه الرسالة كوثيقة رسمية من الجمعية العامة تحت رقم (A/10274) .

وخلال الأيام القليلة الماضية ، أجريت مشاورات مع الأطراف الرئيسية المعنية بالأمر ، وخلال هذه المشاورات ، وكذلك خلال الاتصالات التي أجريتها مع رؤساء المجموعات الإقليمية ، اتضح لي انه ليس من الملائم ، وانه ليست هناك أولوية أو حاجة لاستئناف النظر في هذه القضية لأن هذا البند مازال باقيا - كبنء ( ٢٢ ) - على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٠ / ٢٠